



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييرج



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين:

- الاسم واللقب : ديلمي إيهاب

- الاسم واللقب: جبارني عبد الحق

بعنوان:

دور الرقابة الجبائية في تحقيق جودة التقارير المالية للمؤسسة

(دراسة حالة في مركز الضرائب برج بوعرييرج CDI)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	استاذ محاضر ب	ابن احسن صلاح الدين
مشرفا	أستاذ مساعد قسم ب	شراد غزلان
مناقشا	استاذ محاضر ب	بن سراج ايمان

السنة الجامعية: 2023-2024



الإهداء

اللهم إن أصبت فبفضلك وإن أخطأت فمني ومن الشيطان أما بعد:
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين
سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
إلى الذي علمني أن الحياة صبر وكفاح، إلى الذي زرع في روحي حب النجاح
" أبي الغالي أطل الله في عمره "
إلى الذي اقترن اسمها بالجنة، إلى التي أرادتني أن أضع بصمتي في الوجود إلى سندي وقوتي في الحياة
"أمي الحبيبة أطل الله في عمرها"
إلى إخوتي ولأصدقائي فلقد كانوا بمثابة العضد والسند في سبيل استكمال البحث.
ولا ينبغي أن أنسى أساتذتي ممن كان لهم الدور الأكبر في مُساندتي ومدِّي بالمعلومات القيِّمة.
إلى جميع الزملاء محاسبة وجباية معمقة .

إيهاب

الإهداء

نحمد الله كثيرا فبنعمته تتم الصالحات وبشكره تدوم النعم اهدي هذا العمل المتواضع
إلى رمز الؤفاء وفض السخاء وؤوء العطاء عند البلاء
إلى من قال فيها الرسول صلى عليه وسلم "الجنة تحت الأقدام الأمهات"
إلى أول اسم تلفظت به شفاهي أمي ثم أمي ثم أمي أطال الله عمرها
إلى من علمني معنى الحياة أبي العزيز صاحب الفضل في وصولي إلى هذا المستوى
فجزاه الله الجزاء الأوفر وأطال الله في عمره
إلى من قاسموني الحب والحنان وكانوا سندي في الحياة إخواني
إلى كل أفراد عائلتي الكبيرة "جبارني"

عبد الحق

شكر وعرفان

نشكر الله عز وجل الذي أمدنا بالقوة والصبر لإتمام هذا العمل كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان وخالص التقدير والاحترام إلى أستاذتنا شراد غزلان التي تفضلت بالإشراف على هذه المذكرة بدون أن تبخل علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة اللازمة لانجاز هذا العمل نشكرها على تعبها معنا وحسن المعاملة، كما لا ننسى شكر جميع عمال وموظفي مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج، وعلى الخصوص المحقق بوخليفة السعيد على كل ما قدمه لنا من معلومات ومراجع ووثائق ساعدتنا في إخراج هذا البحث كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة وإثراء هذا العمل كما لا يفوتني أن اشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التقارير المالية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة ملف مكلف بالضريبة خضع لتحقيق المحاسبي على مستوى مركز الضرائب.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقابة الجبائية تقوم على دور مهم في مراقبة التصريحات الواردة في التقارير المالية للمكلفين وبالتالي التحسين من جودتها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التقارير المالية، جودة التقارير المالية.

Abstract:

The study aimed to know the role of tax control in improving the quality of financial control, and for this purpose, reliance was placed on the descriptive analytical approach, with the use of a research tool, which is the interview, in addressing the applied chapter by studying a tax taxpayer's file that was subject to an accounting investigation at the level of the tax center.

The study reached several results, the most important of which is: A high degree of approval on the role of tax oversight in improving the quality of financial control.

Key words: Tax control, financial reporting, quality of financial reporting

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الرقابة الجبائية و جودة التقارير المالية
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية
32	المبحث الثاني: دراسات سابقة
	الفصل الثاني: دراسة حالة بمركز الضرائب - ولاية برج بوعرييج - CDI
42	المبحث الأول: تقديم مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج - CDI-
48	المبحث الثاني: إجراءات التحقيق المحاسبي ودوره في تحسين جودة التقارير المالية - دراسة حالة ميدانية-
66	الخاتمة
69	قائمة المراجع
74	الملاحق
82	فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
33	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	01
36	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	02
38	المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية	03
57	جدول رقم الأعمال	04
58	جدول الأرباح	05
59	جدول الضريبة على أرباح الشركات	06
60	جدول الضريبة على الدخل الإجمالي صنف رؤوس الأموال المنقولة IRCM	07
61	جدول الضرائب و الرسوم	08

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	اشكال الرقابة الجبائية	01
12	الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث والمراجعات	02
13	الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات	03
14	الهيكل التنظيمي العام للمصلحة الجهوية للابحاث والمراجعات	04
15	الهيكل التنظيمي العام للمركز الجهوي للاعلام والوثائق	05
17	الهيكل التنظيمي العام للمديرية الجهوية للضرائب	06
19	الهيكل التنظيمي العام للمديرية الولائية للضرائب	07
20	الهيكل التنظيمي العام لمركز الضرائب	08
23	الهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب	09
28	الخصائص النوعية	10
43	الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوعرييج -CDI-	11

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
74	إشعار بالدفع	01
75	إشعار بنتائج التحقيق المحاسبي	02
76	إشعار بالتحقيق	03
78	إشعار بالتحقيق في المحاسبة	04
79	إشعار بالاستلام	05

مقدمة

تلعب الرقابة الجبائية دورا أساسيا وحيويا في ضمان جودة التقارير المالية للمؤسسة التي تعتبر مخرجات المؤسسة وملخص لوضعيتها المالية، فهي الآلية التي تساهم في تنظيم، تقييم البيانات المالية والتحقق من دقتها ومطابقتها للتشريعات واللوائح الجبائية المعمول بها. فيترتب على هذا الدور الحفاظ على النزاهة المالية والشفافية مما يساهم في بناء الثقة مع مختلف الجهات المعنية مثل المستثمرين والبنوك والمساهمين .

من خلال الرقابة الجبائية يتم فحص ومراجعة التقارير المالية للتأكد من دقتها وصحتها. فتلعب هذه العملية دورا محوريا في تحقيق التزام المؤسسة بالقوانين الجبائية وتجنب المخالفات مما يجد من المخاطر المالية والقانونية. بالإضافة إلى ذلك توفر الرقابة الجبائية إشارات هامة للإدارة حول نقاط القوة والضعف في نظام المحاسبة والتقارير المالية مما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية وتحسين العمليات المالية.

إشكالية الدراسة: على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي :

ما هو دور الرقابة الجبائية في تحقيق جودة التقارير المالية للمؤسسة ؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مفهوم الرقابة الجبائية وأشكالها ؟

- ما هي الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية ؟

- ما هي مؤشرات قياس جودة التقارير المالية ؟

فرضيات الدراسة: للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى : الرقابة الجبائية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين ومقارنة ما هو مصرح به والمعلومات المحصل عليها من مصادر أخرى.

الفرضية الثانية : يشير مفهوم جودة التقارير المالية إلى مدى صحة و دقة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية الفتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية بكفاءة و فعالية.

الفرضية الثالثة: تساهم الرقابة الجبائية في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال التحقق من الامتثال للضوابط والتشريعات الجبائية، مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية موضوع الرقابة الجبائية للمؤسسات حيث تسعى الرقابة الجبائية إلى اكتشاف الأخطاء والتلاعبات التي قد تكون في التقارير المالية المصرح بها، حيث أن ممارسة الرقابة الجبائية بطريقة جيدة تنعكس على جودة التقارير المالية.

➤ **أهداف الدراسة:** نسعى من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعرف على جودة التقارير المالية؛

- إبراز دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التقارير المالية؛

- تحديد الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية .

➤ **منهج الدراسة:** في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي

التحليلي، كما تم الاعتماد على دراسة حالة تطبيقية في مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج في الفصل التطبيقي من خلال تحليل الوثائق المتحصل عليها من المركز.

حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** موضوعنا تناول التقارير المالية للمؤسسات دون الأنواع الأخرى من التقارير، وتناول الرقابة الجبائية التي تعقب اقفال الحسابات السنوية للمؤسسات.

- **الحدود الزمنية:** تمت الدراسة من سنة 2019 إلى غاية نهاية سنة 2022.

- **الحدود المكانية :** تمت الدراسة على مستوى مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج CDI

➤ **أسباب اختيار الموضوع:** هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- تخصص الطلبة في مجال المحاسبة و الجباية؛

- الميول الذاتي للبحث في الموضوع وإسقاط الجانب النظري على التطبيقي؛

- أهمية موضوع التدقيق الجبائي في مجال المحاسبة.

➤ صعوبات الدراسة:

- نقص بعض المراجع مهمة ؛

- نقص الدراسات السابقة للبحث؛

- صعوبة الحصول على المعلومات الكافية والملاحق من طرف مديرية الضرائب.

✚ هيكل الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول تحت عنوان الادبيات النظرية لدور الرقابة في تحسين جودة التقارير المالية، أما المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه إلى دراسات سابقة للمبحث، أما في الفصل الثاني فتطرقنا إلى الدراسة التطبيقية لحالة مكلف بمركز الضرائب في برج بوعرييج، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم إجراءات الدراسة، أما المبحث الثاني فيتمثل في دراسة الميدانية التي تمت على مستوى مركز الضرائب، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري

لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية

تمهيد

في ظل البيئة الاقتصادية المعاصرة التي تتسم بالتعقيد والتنافسية المتزايدة تأتي جودة التقارير المالية على رأس الأولويات للشركات والمؤسسات، ومن أهم العوامل التي تؤثر في جودة هذه التقارير هي الرقابة الجبائية التي تعتبر أساسية في ضمان الشفافية والنزاهة في الإفصاح المالي. حيث تعد الرقابة الجبائية إحدى الأدوات الفعالة لمصالح الضرائب التي منحها القانون للتأكد من صدق التصريحات ومعاينة الأخطاء، وذلك لأهميتها البالغة في عملية اتخاذ القرار وتحليل الوضعية الجبائية للمكلفين وكشف مختلف الانحرافات والمخاطر الجبائية، بالإضافة إلى مكافحة مختلف حالات الغش والتهرب الضريبي.

فتظل جودة التقارير المالية أمرا أساسيا للثقة والاستقرار في السوق المالي، فعندما تكون التقارير المالية ذات جودة عالية، توفر صورة دقيقة وشاملة عن الأداء والوضع المالي للمؤسسة وهي تعبر عن النزاهة والشفافية في المعلومات المالية المقدمة، بالإضافة إلى أنها تتأثر بعدة عوامل، بما في ذلك الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية، وجودة عمليات التدقيق. مما يسهل عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والتخطيط المالي.

وهذا ما نعالجه في الجزء الأول للدراسة من خلال التطرق إلى:

المبحث الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة الجبائية

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المبحث الأول: الاطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة الجبائية

تعتبر الرقابة الجبائية وسيلة جد فعالة للتحقق من المعلومات الوارد في التقارير المالية للمؤسسات وبالتالي تحقيق جودتها، وهذا ما نتطرق اليه في هذا المبحث بالتعرف على أهم المفاهيم الخاصة بالرقابة الجبائية وجودة التقارير المالية من جهة وكيفية تحقيق هذه الأخيرة انطلاقا من الرقابة الجبائية من جهة أخرى.

المطلب الأول: الأساسيات العامة للرقابة الجبائية

تتم الدول بالجباية كوسيلة للتحكم في الاقتصاد لأي دولة، فالكثير منها تعتبرها المورد الأساسي لإيرادات خزينتها العمومية، لذلك هي تعمل على الحفاظ على تلك الأموال، وتسخر جميع الإمكانيات لزيادتها، وتسعى إلى محاربة من يخلتها، وذلك باللجوء إلى عملية الرقابة التي تتضمن طرق واليات تمكن من اكتشاف الأخطاء والانحرافات المحتملة الحدوث، وبالتالي نجد أن لعملية الرقابة الجبائية أهمية بالغة بالنسبة للدولة واقتصادها، وهذا ما يتم توضيحه بعد تحديد مفهومها ثم الطرق التي تمارس بها.

الفرع الأول: مفهوم الرقابة الجبائية

ان مصطلح الرقابة الجبائية يتضمن مصطلحين وهما الرقابة والجباية، وعليه نتطرق إلى تحديد مفهوم كل مصطلح. حيث يمكن تعريف الجباية بأنها مصطلح عام يشير إلى الرسوم أو الضرائب التي يتم فرضها على الأفراد أو الشركات من قبل الحكومة كجزء من إيراداتها وتستخدم هذه الأموال لتمويل الخدمات العامة والمشاريع الحكومية. وبالنسبة لتعريف كل من الرسم والضريبة يمكن توضيحه كالتالي :

- **تعريف الرسم:** هو مبلغ من النقود يدفعه الفرد إلى الدولة أو غيرها من أشخاص القانون العام جبرا مقابل خدمة معينة تؤديها له، يترتب عليها نفع خاص إلى جانب المنفعة العامة.¹

- **تعريف الضريبة:** هي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية، بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل هذا الدفع الضريبي.²

¹ فرهود محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص39.

² سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم

التسيير، جامعة بسكرة، 2011/2012، ص80.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

من التعريفات نلاحظ أن الفرق بين الرسم والضريبة يتمثل في المقابل، فالأول يكون مقابل منفعة خاصة، أما الثاني غرضها تحقيق النفع العام وتكون بدون مقابل خاص.

أما بالنسبة لمصطلح الرقابة فقد عرفها هنري فايول وهو أحد مؤسسي مدرسة الإدارة العلمية على أنها: التأكد من أن كل شئ في المنظمة يتم وفق الخطط الموضوعة، والتعليمات الصادرة، والمبادئ المعتمدة، وذلك بهدف كشف مواطن الضعف وتصحيحها .

كما عرفت الرقابة بأنها الوظيفة التي تضمن أن الأنشطة توفر لنا النتائج المرغوبة وتتعلق بوضع هدف وقياس أداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية .

وبعد التعرف على كل من الرقابة والجبائية، يمكن تعريف الرقابة الجبائية بأنها :

العملية التي تتمثل في مراقبة وتقييم الامتثال للضرائب من قبل الافراد والشركات وفحص السجلات المالية والمعاملات المالية للتحقق من دقتها وصحتها وتطبيق العقوبات على المخالفين للقوانين الجبائية. تهدف الرقابة الجبائية إلى ضمان تنفيذ القوانين واللوائح الضريبية بشكل صحيح وعادل وضمان توفير موارد مالية كافية للدولة من خلال فرض الضرائب بشكل عادل ومتساو وفقا للقوانين المعمول بها؛

- كما يمكن تعريفها على أنها فحص التصريحات وكل سجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها سواء كانوا ذو أشخاص طبيعية أو معنوية وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية¹. وعرفت المدبرية العامة للضرائب على أنها الوسيلة الضرورية لضمان المساواة بين الافراد في دفع الضريبة وتشكل شرطا من الشروط الاساسية والفعالة لتحقيق المنافسة الشريفة والعادلة بين المؤسسات.

- أما المشرع الجزائري فلم يعرف الرقابة الجبائية بمفهومها النظري غير انه حدد لها ضوابطها وخول صلاحيتها للمؤسسات كفيلة بذلك، فنص في المادة 18 من قانون الإجراءات الجبائية على مهمة الادارة الجبائية الخاصة بالرقابة بقوله "تراقب الإدارة الجبائية التصريحات والمستندات المستعملة لفرض كل ضريبة أو حق أو إتاوة كما يمكنها ايضا ان تمارس حق الرقابة على المؤسسات والهيئات التي ليست لها صفة التاجر التي تدفع أجورا أو أتعابا أو مرتبات مهما كانت طبيعتها".

أما فقرة الثانية من نفس المادة فقد بين فيها بصورة موجزة كيفية القيام بهذه المهمة " تتم ممارسة حق الرقابة على مستوى المنشآت و المؤسسات المعنية خلال ساعات فتحتها للجمهور وساعات ممارسة نشاطها"¹.

¹ وهي بوعلام بمدخله بعنوان نحو اطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الازمة حالة الجزائر 2009، ملتقى الازمة المالية و الاقتصادية جامعة سطيف، الجزائر، 20/10/2009، ص7.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

مما سبق يمكن اعطاء تعريف شامل للرقابة الجبائية على أنها مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين ومقارنة ما هو مصرح به والمعلومات المحصل عليها من مصادر أخرى.

الفرع الثاني : أهداف ومبادئ الرقابة الجبائية

ل للرقابة الجبائية عدة أهداف قانونية، إدارية، اقتصادية واجتماعية والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:²

1-الهدف القانوني: يتمثل الهدف القانوني للرقابة الجبائية في ضمان التطبيق الصحيح للضوابط والقوانين الضريبية والتحقق من تقديم الاقرارات الجبائية بشكل صحيح وفي الوقت المناسب وضمان تحصيل الضرائب بشكل عادل ومتساو دون التهرب الضريبي؛

2-الهدف الاداري: تلعب الرقابة الجبائية دورا هاما للإدارة الجبائية بزيادة فعاليتها من خلال المعلومات التي تقدمها لها والتي تساهم في زيادة المردودية، حيث يكمن هذا الدور في تحديد الانحرافات وكشف الاخطاء ويساعد الادارة الجبائية في الالمام بأسبابها وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة المشاكل التي تنجم عن ذلك.

كما تساهم الرقابة الجبائية في امكانية كشف الثغرات القانونية التي تساعد على التملص من الضريبة وإمكانية إيجاد الحلول لها.

3-الهدف الاقتصادي والمالي: تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية وبالتالي زيادة الاموال المتاحة للإنفاق لتمويل الخدمات العامة والمشاريع الحيوية للتنمية الاقتصادية؛

4-الهدف الاجتماعي: يكمن الهدف الاجتماعي في أن الرقابة الجبائية تسعى لتعزيز العدالة الاجتماعية وتحقيق التوازن في التوزيع الضريبي. كما انها تهدف إلى منع ومكافحة انحرافات المكلف بمختلف صورها، وهذا سعيا منها للتحقيق مبدأ المساواة بين جميع شرائح المجتمع؛

بشكل عام تهدف الرقابة الجبائية إلى المحافظة على الأموال العامة من الضياع بمختلف أشكاله وخاصة من التهرب الضريبي بغرض زيادة إيرادات الخزينة العمومية وتوجيهها لتحقيق أهداف الدولة المنشودة ولكي تؤدي الرقابة الجبائية

¹المادة 18 من القانون رقم 01-21 المؤرخ في 29/12/2001 المتعلق بقانون الإجراءات الجبائية، المتضمن قانون 2 المالية التكميلي إلى غاية 2023، الجريدة رسمية، العدد77.

²محمد حمو، منور اوسير، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، ط1، مكتبة المؤسسة الجزائرية بوداود، 2009، ص202.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

وظائفها لا بد من توفر المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في إقامة نظام جبائي محكم وتحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين:¹

1- إقامة نظام ضريبي محكم: يعتبر النظام الضريبي من بين المقومات الرئيسية للرقابة الجبائية حيث تنعكس نوعية السلطة التشريعية في المجتمع على القوانين التي تصدرها بصفة عامة، والتي من بينها النظام الضريبي ولذلك فإن تطبيق الرقابة الجبائية يتطلب وجود نظام ضريبي فعال، وذلك من خلال تصميم نظام جبائي يمتاز بالوضوح والبساطة ويكون سهل الفهم وبسيط التطبيق، كما يجب على النظام الجبائي المعد أن يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معاً، وهذا من خلال:

- تبسيط صياغة التشريع الضريبي: حتى يتسنى للمكلفين فهمه، اذ يجب ان تكون القوانين والنصوص التشريعية واضحة وسهلة الأسلوب وإزالة الاستثناءات الغامضة وتقليل التعقيدات مما يجعلها اكثر فهما وتطبيقا للمكلفين والمحترفين؛

- تحقيق العدالة الجبائية: أي أن تكون المعاملة الجبائية متساوية ومنصفة بين المكلفين بالضريبة، بحيث يتم توزيع العبئ الضريبي بشكل عادل ومتساو بين جميع الافراد والمؤسسات وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها .

2- ترقية وتطوير الإدارة الجبائية: التشريع الجبائي لا يكفي وحده لمحاربة التهرب الضريبي ما لم يرفق بإدارة جبائية فعالة والتي يجب أن تتوفر على مستوى عالي من التطور والكفاءة بالإضافة لتوفرها على الإمكانيات البشرية والمادية اللازمة والتي تمكنها من أداء وظيفتها على أحسن وجه بالإضافة إلى إجراء تربيصات لأعوان الإدارة الجبائية لتطوير مهارتهم ووضع برامج تكوينية تتماشى مع التحديثات التي يشهدها النظام الجبائي.

الفرع الثالث : أشكال الرقابة الجبائية

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظاماً تصريحياً أي أن المكلف هو الذي يصرح بمختلف جوانب نشاطه إلى الإدارة الجبائية، ثم تقوم هذه الأخيرة بمراقبة مدى صحة هذه التصريحات، وتبدأ هذه الرقابة في مكاتب الإدارة الجبائية التي تشرف على ملف المكلف وتسمى بالرقابة الشاملة. غير أن هذه الرقابة قد تكشف عن مؤشرات لوجود اختلالات في تصريحات المكلف مما يؤدي إلى إجراء رقابة معمقة .

تتمثل أشكال الرقابة الجبائية في شكلين هما:¹

¹ أسماء بن يحيى، سوماية دوزة، مدى فعالية الرقابة الجبائية في جودة التصريحات الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2020/2019، ص5-6.

1_ الرقابة الشاملة: الرقابة الشاملة هي عملية تقييم ومراقبة شاملة لجميع جوانب المؤسسة أو النظام بما في ذلك العمليات والإجراءات والأنظمة والموظفين والموارد المالية وغيرها، حيث تهدف الرقابة الشاملة إلى تحقيق الكفاءة والفعالية والامتثال للمعايير واللوائح في مجال معين. وتشمل الرقابة الشاملة التقييم الشامل للأداء والمراقبة المستمرة وتحليل البيانات وتنفيذ التحسينات اللازمة على مستوى المؤسسة أو النظام بشكل شامل. وتنقسم الرقابة الشاملة إلى قسمين :

أ. الرقابة الشكلية: تعد أول عملية تخضع لها التصريجات المقدمة إلى مكتب الرقابة تخص جميع التدخلات والتي لها علاقة بتصحيح الأخطاء المادية الظاهرة في التصريجات والملاحظة من طرف المراقبين الجبائيين، فهذا النوع لا يأخذ بعين الاعتبار مدى صحة المعلومات التي تحملها التصريجات بل تهتم بالشكل الذي قدمت به هذه المعلومات وتعتبر مرحلة تحضيرية للرقابة على الوثائق؛

ب. الرقابة على الوثائق: الرقابة على الوثائق تهتم بإجراء فحص شامل للتصريجات الجبائية المكتتبه بمقارنتها بالمعلومات المتوفرة في الملف الجبائي للمكلف الذي هو متواجد عند الادارة الجبائية، وكذا يحمل المعلومات التي يتم الحصول عليها من بعض الادارات والمتعلقة بالبيانات التي أبرمها معها المكلف. إذ أن الهدف من الرقابة على الوثائق هو اكتشاف المكلفين غير الامناء وتصحيح الأخطاء المرتكبة في التصريجات. لكن ان وجد المحقق ان هذه الاجراءات غير كافية سيلجأ إلى نوع آخر من الرقابة وهي الرقابة المعمقة والتي يطلق عليها اسم " الرقابة في عين المكان " .

2_ الرقابة المعمقة : بخلاف الرقابة على الوثائق تمثل الرقابة الخارجية في التدخلات المباشرة لأعوان المحققين لأماكن التي يزاول فيها المكلفون بالضريبة نشاطاتهم إذ تهدف هذه التدخلات إلى التأكد من صحة ونزاهة القرارات المصرح بها من خلال الفحص الميداني للدفاتر والوثائق المحاسبية وكذا جميع الوثائق الملحقة وتبريراتها اللازمة في محاولة الكشف عن احتمالات التهرب وهذا بهدف مقارنة العناصر والمعطيات المصرح بها مع تلك الموجودة على أرضية الواقع. وهذا الشكل من التحقيق يتضمن(3) اقسام وهي:

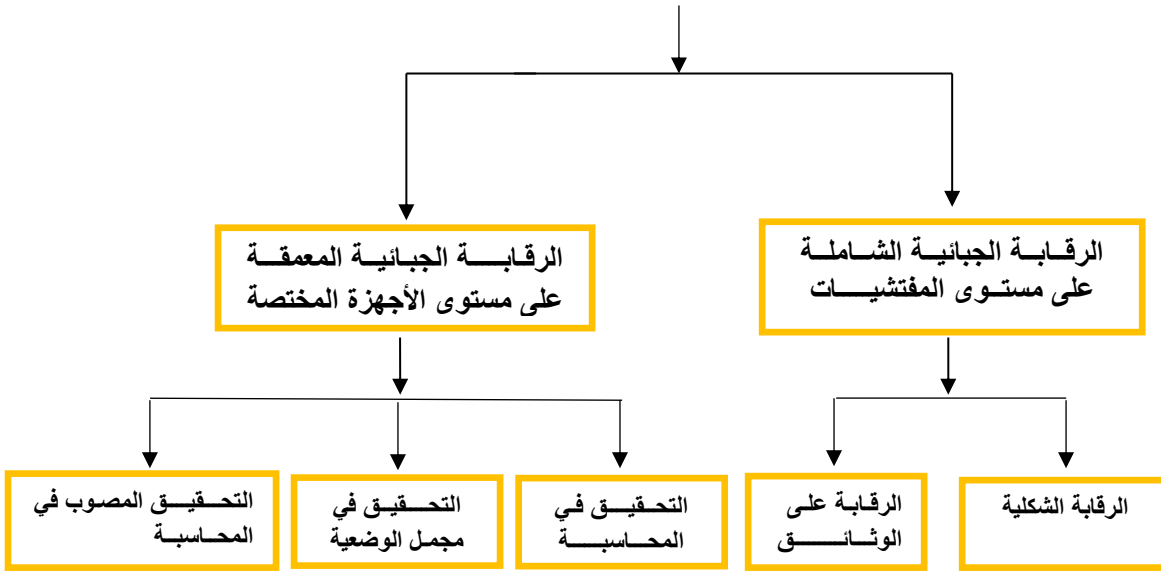
أ. التحقيق في المحاسبة: تشمل فحص السجلات المالية والميزانيات تحليل العمليات المحاسبية للتأكد من عدم وجود تلاعب أو خطأ في الإعداد أو التقديم. يعتمد هذا الشكل من أشكال الرقابة على الإطلاع على محاسبة المكلف للأربع سنوات التي مضت للتأكد من صحة تصريجاته وكذا التحقق مدى احترام تسجيلاته للقواعد المحاسبية والجبائية؛

¹بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية و اثرها في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير،2010/2011،صص92-93.

- ب.التحقيق المصوب: عرفته المديرية العامة للضرائب بأنه " تحقيق في محاسبة المكلفين بالضريبة لنوع أو عدة أنواع من الضرائب لفترة كاملة أو لجزء منها غير متقدمة أو مجموعة عمليات أو معطيات محاسبية لمدة تقل عن سنة جبائية "¹.
- ج.التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية: هو عبارة عن مجموع العمليات الخاصة بالبحث والتقصي بغرض الكشف عن الفروقات ما بين المداخل المصريح بها من طرف المكلف وما بين المداخل المحققة فعلا.²
- والشكل التالي يوضح أشكال الرقابة الجبائية :

الشكل رقم (01): اشكال الرقابة الجبائية

أشكال الرقابة الجبائية



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

وتطبق هذه الأنواع من الرقابة من طرف هيئات مختصة في ذلك وهو ما ننظر اليه في الفرع الموالي

الفرع الرابع: الهيئات المختصة بالرقابة الجبائية

¹ المادة 22 من قانون المالية 2008 معدلة بموجب المادة 26 من الأمر رقم 13-08، المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، يتضمن قانون المالية لسنة 2014، ج ر رقم 68، الصادرة في 31 ديسمبر 2013، ص 02.

² Guide du vérification de comptabilités, ministère des finances, direction général des impôts, 2001, p.14.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

ان المهمة التي تؤديها مصالح الرقابة الجبائية ليست بالسهلة، وهذا راجع لطبيعة وتشعب وتعقد هذه المهمة، ولأن عملية الرقابة الجبائية تعتبر ضرورة ملحة أقرتها الوقائع على أرض الواقع، وارتباطها بأحد أهم الموارد والأدوات المالية لأي اقتصاد، وحتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف وباقي الأهداف الأخرى، كان لزاما إعداد مخطط هيكلي منظم ومحكم، يسمح بتناسق وتكامل مختلف هياكل الرقابة الجبائية، وفيما يلي نتطرق إلى مصالح الرقابة الجبائية المنتشرة عبر تراب الوطن ومختلف فروعها وأقسامها .

1) المصالح الوطنية للرقابة الجبائية: على المستوى الوطني توجد مديرتين للرقابة الجبائية، وهي:

1- مديرية البحث والمراجعات .

2- مديرية كبريات المؤسسات.

1-1- **مديرية البحث والمراجعات**: تعتبر مديرية البحث والمراجعات أعلى الهيئات الجبائية للرقابة الجبائية على المستوى الوطني، حيث تسهر على ضمان استمرارية وتوحيد وتنفيذ إجراءات الرقابة الجبائية عبر التراب الوطني. أنشأت مديرية الأبحاث (DRV) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 228/98 الصادر في 13 جويلية 1998 والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية¹، وهي مصلحة مركزية لها صلاحيات وسلطات على المستوى الوطني، وتتضمن ثلاث مصالح جهوية للبحث والمراجعات (SRV)، وأربع مديريات فرعية هي:²

1- المديرية الفرعية للتحقيقات والبحث عن المعلومات الجبائية؛

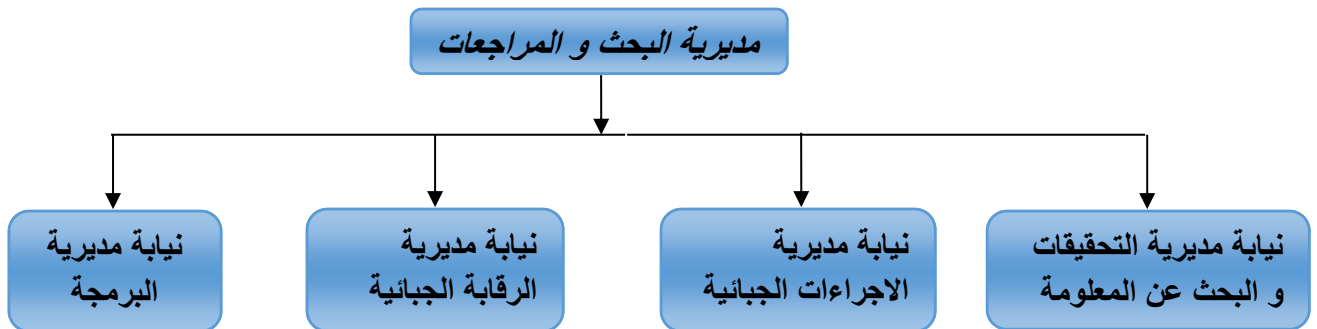
2- المديرية الفرعية للبرمجة؛

3- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية؛

4- المديرية الفرعية للمقاييس والإجراءات.

وفقا لما تم ذكره سابقا فالهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث والمراجعات يكون على النحو التالي

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي العام لمديرية البحث والمراجعات



¹ عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة (تحديث قانون المالية 2009)، الطبعة الاولى، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2009، ص31.

المادة: 5 من المرسوم التنفيذي رقم : 98-228 المؤرخ بتاريخ 13/07/1998، الجريدة الرسمية، 1998، العدد 51، ص12.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.
وهي مكلفة بما يلي: ¹

- ✓ الكشف عن التيارات الكبيرة للتهرب الضريبي؛
- ✓ جعل الرقابة أكثر شفافية مع الأخذ بعين الاعتبار حقوق المكلفين بالضريبة؛
- ✓ إجراء سلسلة من العمليات إلى جانب المفتشية العامة للمصالح الجبائية لتقييم أداء المصالح المحلية للضرائب وتحسين المردودية الجبائية العامة؛

1-2- مديرية كبريات المؤسسات: تم انشاء مديرية كبريات المؤسسات بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02/303 المؤرخ في 28/09/2002 والمعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05/494 المؤرخ في 26/12/2005 ولها صلاحيات على المستوى الوطني لكونها مكلفة بتسيير كل المهام من تحديد الوعاء إلى التحصيل وحتى الرقابة الجبائية والمنازعات. ²
تتكون مديرية كبريات المؤسسات من خمسة (5) مديريات فرعية هي: ³

1- المديرية الفرعية لجباية المحروقات؛

2- المديرية الفرعية للتسيير؛

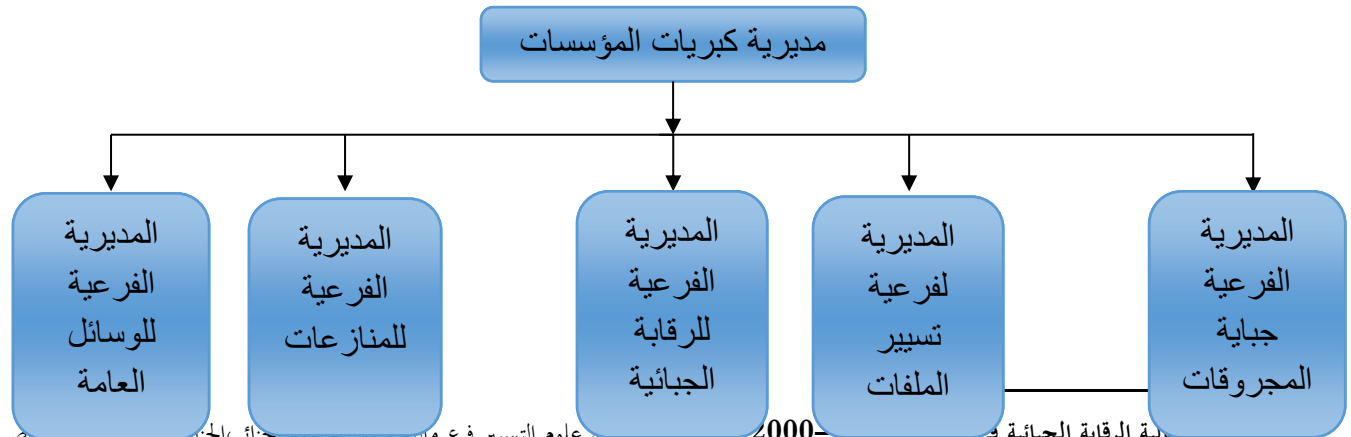
3- المديرية الفرعية للرقابة والبطاقيات؛

4- المديرية الفرعية للمنازعات؛

5- المديرية الفرعية للوسائل.

وفقا لما سلف ذكره فإن الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات يكون على النحو التالي :

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي العام لمديرية كبريات المؤسسات



ص 40-41.

² المرسوم التنفيذي رقم: 02-303 المؤرخ بتاريخ 28/09/2002، الجريدة الرسمية، 2002، العدد 64، ص 13-14.

³ المادة: 4 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327، المؤرخ بتاريخ 18/09/2006، الجريدة الرسمية، 2006، العدد 59، ص 8.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

و هي مكلفة بما يلي :

- ✓ مسك وتسيير الملف الجبائي للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاصها؛
- ✓ البحث عن المعلومات الجبائية وجمعها واستغلالها ومراقبة التصريحات؛
- ✓ دراسة الملفات ومعالجتها ومتابعة المنازعات الادارية والقضائية؛
- ✓ اصدار الجداول وقوائم التحصيلات وسندات الايرادات وتحصيل الضرائب والرسوم .

(2) المصالح الجهوية للرقابة الجبائية: المصالح الجهوية للرقابة الجبائية، والتي جاءت تسميتها تحت عنوان

المصالح الخارجية للإدارة الجبائية تتكون من ¹ :

1- المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات؛

2- المراكز الجهوية للإعلام والوثائق؛

3- المديريات الجهوية للضرائب.

2-1- المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات: لتعزيز فعالية الرقابة الجبائية على المستوى الوطني، تنتشر ثلاث

مصالح جهوية للأبحاث والمراجعات، وفي ما يلي نتناول التعريف بهذا النوع من المصالح الجبائية وبمهامها وهيكلها التنظيم. يوجد ثلاث مصالح جهوية للأبحاث والمراجعات لها صلاحيات على المستوى الجهوي، وهي تتواجد على مستوى المناطق التالية: الجزائر، وهران، قسنطينة، وكل مصلحة من تلك المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات يتبع لها عدد معين من المديريات الولائية للضرائب.²

تكلف المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات على الخصوص القيام بالمهام التالية:³

- ✓ تنفذ برامج التحقيق والبحث ومراقبة النشاطات والمداخيل التي تضبطها مديرية البحث والمراجعات وتعد الإحصائيات المتعلقة بها؛
- ✓ تضمن تسيير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي؛
- ✓ تنفذ برامج تحقيق وبحث ومتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقوم بتقييمها الدوري؛

¹ المادة: 2 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327، المؤرخ بتاريخ 18/09/2006، مرجع سبق ذكره، ص7.

² المواد من: 1 الى 5 من القرار المؤرخ بتاريخ 24/05/2007، الجريدة الرسمية، العدد44، ص ص 15-16.

³ المادة: 10 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327، المؤرخ بتاريخ 18/09/2006، مرجع سبق ذكره، ص9.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

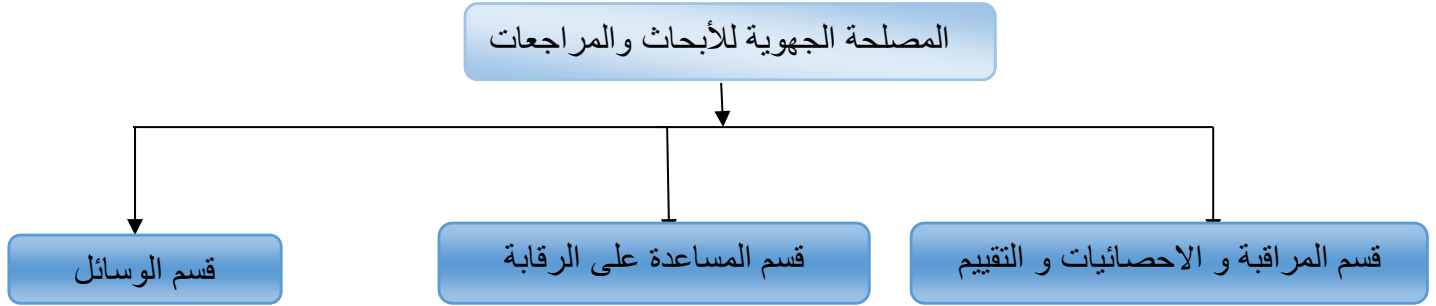
الجبائية.....

✓ تنفذ كل تحقيق يأمر به وزير المالية والمدير العام للضرائب وكل السلطات المختصة بالاتصال مع المؤسسات والمصالح المعنية؛

✓ تطبق حق الاطلاع على الملفات التي تخضع لمجال اختصاص مديريتين ولائيتين للضرائب أو أكثر.

تقسم كل مصلحة جهوية للأبحاث والمراجعات، من المصالح الثلاث السابقة الذكر (الجزائر، وهران، قسنطينة)، إلى ثلاث أقسام كما يلي:

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي للمصلحة الجهوية للأبحاث والمراجعات



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

2- المراكز الجهوية للإعلام والوثائق: من الإدارات الجبائية التي لها صلاحيات جبائية جهوية، المراكز الجهوية

للإعلام والوثائق، حيث تنتشر عبر الوطن في ثلاث (3) مراكز جهوية، توجد في كل من وهران، قسنطينة، ورقلة، وكل مركز جهوي للإعلام والوثائق يتبع له عدد من المديريات الولائية للضرائب.¹

تكلف المراكز الجهوية للإعلام والوثائق بالمهام التالية:²

✓ تنسيق برامج البحث وتجمع وتعالج المعلومة الاقتصادية والمالية المحلية؛

✓ تستغل السجلات الأصلية وتنشر الجداول العامة للرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وتنشر الإنذارات الموافقة لها والسجلات الأولية للسنة المالية الموالية؛

✓ تصدر سندات إيرادات الجداول الجبائية العامة التي تعطي لها المديريات الولائية للضرائب طابعا تنفيذيا؛

✓ تعد الكشوف الملحقة المتعلقة بالخاضعين للضريبة "المفقودين" وبالخصص الكبيرة وبالأرصدة السلبية؛

✓ تقدم كل الوثائق الإحصائية الأخرى التي تسمح لمديرية الإعلام والوثائق بقياس أثر الأحكام الجبائية الجديدة؛

¹المواد من: 1 الى 6 من القرار المؤرخ بتاريخ 2007/05/24، مرجع سبق ذكره، ص ص 17-18.

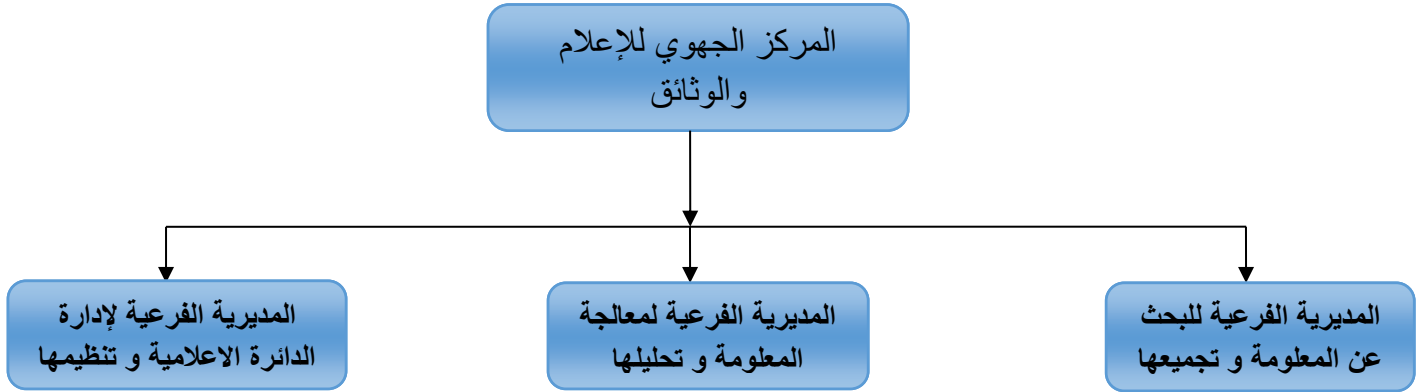
²المادة: 13 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327، المؤرخ بتاريخ 2006/09/18، مرجع سبق ذكره، ص9.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

- ✓ تعرض مؤشرات المحيط المترتبة عن معالجة المراجع الاقتصادية والاجتماعية المحلية وذلك في إطار مسعى التسيير حسب الأهداف (تشخيص / مخطط عمل).
- ينقسم المركز الجهوي للإعلام والوثائق إلى ثلاث (3) مديريات فرعية كما يلي:

الشكل رقم (05): الهيكل التنظيمي للمركز الجهوي للإعلام والوثائق



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

2-3- المديريات الجهوية للضرائب: تضمن المديريات الجهوية للضرائب تمثيل المديرية العامة للضرائب على مستوى الجهوي، حيث تسهر على تنفيذ البرامج وتطبيق التعليمات والقرارات الصادرة عن الإدارة المركزية، كما تضمن العلاقة الوظيفية بين الإدارة المركزية والمديريات الولائية للضرائب، وفي هذا الإطار تتولى المديريات الجهوية للضرائب تنشيط عمل المديريات الولائية التابعة لاختصاصها الاقليمي وتوجيهه وتقويمه ومراقبته.¹

تتولى المديرية الجهوية للضرائب المهام التالية :

- ✓ تسهر على احترام أدوات تدخل المصالح الجبائية الجهوية وطرقه ومقاييسه وإجراءاته؛
- ✓ تعد بصفة دورية حصيلة وملخصات عن أعمال المصالح الجبائية؛
- ✓ تقدم أي اقتراح لتكييف التشريع الجبائي ؛
- ✓ تشارك في أعمال تكوين الاعوان وتحسين مستواهم وتحديد معلوماتهم؛
- ✓ تدرس طلبات تنقل الأعوان فيما بين الولايات؛
- ✓ تقدر ما تحتاج إليه المصالح الجبائية الجهوية من وسائل بشرية ومادية وتقنية ومالية وتعد تقريرا دوريا عن ظروف سير هذه الوسائل واستعمالها؛
- ✓ تنظم أشغال لجنة الطعون لدى الجهات المصدرة للقرار، والتي تنشأ على المستوى الجهوي؛

¹المادة: 7 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327، المؤرخ بتاريخ 18/09/2006، مرجع سبق ذكره، ص8.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

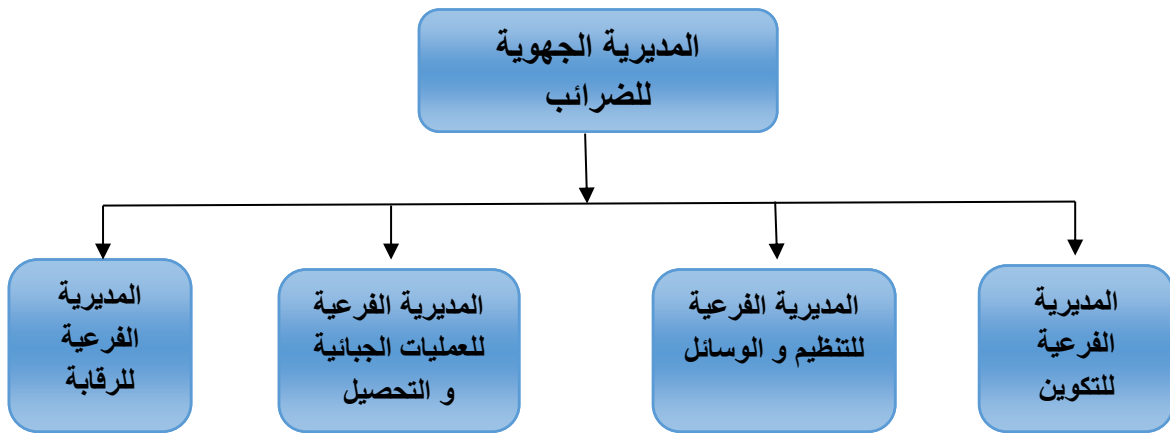
الجبائية.....

✓ توافق على استفادة المكلفين بالضريبة من نظام الشراء بالإعفاء حسب الشروط التي ينص عليها التشريع المعمول به.

وعلى المستوى الوطني يوجد تسعة (9) مديريات جهوية للضرائب، وكل مديرية جهوية للضرائب تضم عددا معينا من المديريات الولائية للضرائب.¹

يأخذ الهيكل التنظيمي العام لكل مديرية جهوية للضرائب الشكل التالي:

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي العام للمديرية الجهوية للضرائب



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

(3) المصالح المحلية للرقابة الجبائية:

تعني المصالح الموجودة على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن. وتنقسم الى خمسة (5) مصالح محلية للرقابة الجبائية وهي:

1-المديرية الولائية للضرائب؛

2-مراكز الضرائب؛

3-مراكز الجوارية للضرائب؛

4-مفتشيات الضرائب؛

5-قباضات الضرائب؛

¹المواد من: 25 الى 41 من القرار المؤرخ في 2009/02/21، مرجع سبق ذكره، ص ص 14-16.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

3-1-المديرية الولائية للضرائب: تعد المديرية الولائية للضرائب أعلى المصالح الجبائية على مستوى كل ولاية من

حيث السلم الإداري، حيث تلعب دورا رئيسيا في مجال الرقابة الجبائية، وتتولى القيام بهذه المهمة مديريتها الفرعية للرقابة

الجبائية، تضم المديرية الولائية للضرائب خمسة (5) مديريات فرعية وهي¹:

1- المديرية الفرعية للعمليات الجبائية؛

2- المديرية الفرعية للتحصيل؛

3- المديرية الفرعية للمنازعات؛

4- المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية ؛

5- المديرية الفرعية للوسائل.

المديرية الولائية للضرائب هي أيضا مكلفة بالقيام بعملية الرقابة الجبائية، كما تقوم بها مديرية البحث والمراجعات وتتكفل

بهذه العملية مديريتها الفرعية، إذ تعد الهيئة المختصة بعملية الرقابة، لذا تسند إليها مهمة تنفيذ برامج التحقيق.

يتولى القيام بعملية الرقابة الجبائية على مستوى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بالمديرية الولائية، مجموعة من أعوان المحققين،

حيث أن لكل طرف من الفرقة التحقيق مهامها مسندة إليه كما يلي :

أ-نائب المدير: هو المسؤول عن اعداد برنامج التحقيقات، كما يستقبل في بعض الحالات الممكنة الشكاوى

والاستفسارات من الجمهور وإدارة العمليات اليومية للمديرية وتنسيق الجهود بين الأقسام المختلفة، بالإضافة الى تحليل

البيانات المالية وتقديم التقارير للمديرية الجهوية للضرائب في 30 يوما بعد إرسال إبلاغ نهائي؛

ب-رئيس فرقة البحث والتدقيق : ان القانون يستوجب ان تكون لرئيس فرقة التحقيق رتبة مفتش، وخبرة لا تقل عن

سنة سنوات كمحقق جبائي. من بين مهامه السهر على حضور الاعوان المحققين في أماكن عملهم، وقيادتهم وتنظيم

عملهم ويتدخل أحيانا في مناقشة نتائج التحقيق بمعنى يستطيع رئيس فرقة التحقيق ان يقوم بمهمة احد المحققين؛

ج- المحققين: الذين تسند إليهم مهام التدخل، هم وحدهم المكلفين بأعمال التحقيق ومراقبة النتائج وحسابها، مع

إرسال التقويمات، ومعالجة الملاحظات الاحتمالية للمكلف بالضريبة المحقق معه، وإفعال التحقيق تحت إدارة وحضور

رئيس فرقة التحقيقات مع الإشارة إلى أنه يجب أن تتم أعمال التحقيق في مقرات المكلفين، باستثناء حالات خاصة

ومرخصة من طرف المسؤول (نائب المدير) تحت طلب من المكلف للقيام بعملية التحقيق على مستوى مكاتب إدارة

الرقابة الجبائية.

¹المادة: 39 من القرار المؤرخ بتاريخ 12/07/1998، الجريدة الرسمية، 1998، العدد 79 ،ص ص 19-20.

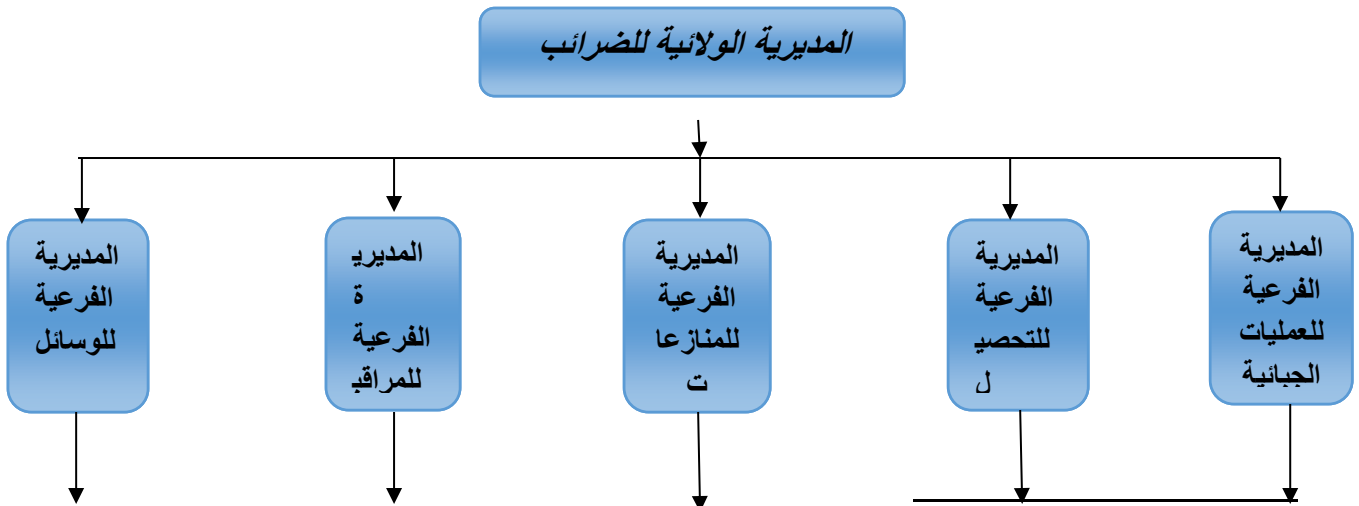
الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

وفي هذا الإطار فإن المديرية الفرعية للرقابة الجبائية مكلفة بما يلي:¹

- ✓ البرمجة والتحقق في كل نقطة من حدود الولاية، وكل التحريات والتحقيقات والأبحاث المتعلقة بالتحقيق الجبائي؛
- ✓ دراسة واقتراح التقنيات الجبائية التي تمكن من الرقابة؛
- ✓ السهر على تحصيل الضرائب والرسوم الناتجة من خلال التحقيق، وكذا على وصول تقارير التحقيق للإدارة في أحسن الظروف؛
- ✓ البحث وتحليل أسباب التهرب والغش الضريبي وإيجاد حلول واقتراحات ناجعة لهذا الإشكال؛
- ✓ تنفيذ أعمال ذات فائدة جبائية؛
- ✓ تقييم نتائج التحقيقات؛
- ✓ تنسيق وتنشيط مصلحة التحقيقات على مستوى الولاية.

الشكل رقم (07): الهيكل التنظيمي للمديرية الولائية للضرائب



1 نفس المرجع السابق، ص ص 45-46.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

2-3 مراكز الضرائب : تتكفل مراكز الضرائب بتسيير الملفات الجبائية للمؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي لفرض الضريبة غير الخاضعة لمجال اختصاص مديرية كبريات المؤسسات بالإضافة إلى مجموع المهن الحرة. وتختص مراكز الضرائب في مجال الوعاء والتحصيل والرقابة ومنازعات الضرائب والرسوم الواقعة على عاتق هذه الفئة من المكلفين بالضرائب بعنوان نشاطاتهم المهنية.¹

تنحصر مهام مراكز الضرائب في المجالات التالية:²

أ- في مجال الوعاء:

- ✓ مسك وتسيير الملف الجبائي للشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛

✓ تصدر الجداول وقوائم التحصيلات وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعاينها وتصادق عليها.

ب- في مجال التحصيل:

- ✓ تتكفل بالجدول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم والأتاوى؛
- ✓ تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ✓ تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

ت- في مجال الرقابة:

¹ المادة: 20 من المرسوم التنفيذي رقم: 06-327 المؤرخ بتاريخ، 18/09/2006 مرجع سبق ذكره، ص 11

² نفس المرجع السابق، المادة: 20، ص 11.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

- ✓ تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها وتراقب التصريحات؛
- ✓ تعد وتنجز برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقيم نتائجها.

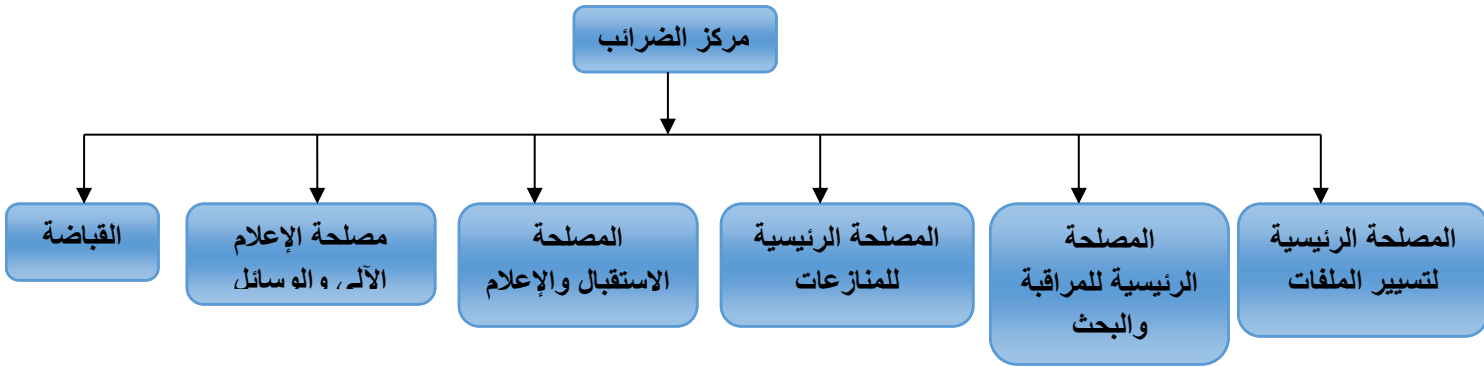
ث- في مجال المنازعات:

- ✓ تدرس الشكاوى وتعالجها؛
- ✓ تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛
- ✓ تعوض قروض الرسوم.

ج- في مجال الاستقبال والإعلام:

- ✓ تضمن مهمة استقبال و إعلام المكلفين بالضريبة؛
 - ✓ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل نظامها الأساسي؛
 - ✓ تنظم المواعيد وتسيرها؛
 - ✓ تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مراكز الضرائب.
- يأخذ الهيكل التنظيمي العام لمركز الضرائب الشكل التالي:

الشكل رقم (08) : الهيكل التنظيمي العام لمركز الضرائب



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مديرية الضرائب.

3-3 المراكز الجوية للضرائب: تتابع مراكز الضرائب الجوية ملفات المكلفين الغير تابعين للهيئات الجبائية السابقة الذكر، والخاضعين للضريبة الجبائية، بالإضافة إلى إقامة مراكز متخصصة في متابعة الجبائية العقارية، المعادن النفيسة، الكحول، التبغ، وكذا الجبائية المحلية والفلاحية.¹

¹ Ministère des finances, Lettre de la D G I, Lettre d'information, Numéro spécial, 2006, Editorial, P 1.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

وفي هذا الإطار تتولى المراكز الجوارية للضرائب متابعة الأشخاص الطبيعية والمعنوية التالية، وذلك في ما يخص الوعاء،

التحصيل، الرقابة والمنازعات، وعلى كل الضرائب والرسوم المستحقة :

- المؤسسات الفردية الخاضعة للنظام الجزائي؛
- المستثمرات الفلاحية؛
- الأشخاص الطبيعيين برسم الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على الذمم المالية وكذا الرسوم المفروضة على ممتلكاتهم العقارية المبنية وغير المبنية؛
- المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والجمعيات أو أي تنظيم آخر برسم الضرائب أو الرسوم المفروضة على الأجور والرواتب المدفوعة، أو أي جزء آخر من نشاطهم الخاضع للرسم؛
- المؤسسات التابعة لمديرية كبريات المؤسسات أو مراكز الضرائب، برسم الضرائب أو الرسوم غير المتكفل بها من قبل الهياكل الجبائية التي تخضع لها.

يقسم المركز الجوارى للضرائب مثل مركز الضرائب تماما ، إلى ثلاث (3) مصالح رئيسية ومصلحتين (2) وقباضة أي نفس الهيكل التنظيمي العام لمركز الضرائب.

تتولى المراكز الجوارية للضرائب مهامها حسب المجالات التالية :¹

أ- في مجال الوعاء :

- ✓ تمسك وتسير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لاختصاصها؛
- ✓ تصدر الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التخفيض وتعابنها وتصادق عليها.

ب- في مجال التحصيل :

- ✓ تتكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والحقوق والرسوم والأتاوى؛
- ✓ تنفذ العمليات المادية للدفع والقبض واستخراج النقود؛
- ✓ تضبط الكتابات وتمركز تسليم القيم.

ت- في مجال الرقابة:

- ✓ تبحث عن المعلومات الجبائية وتجمعها وتستغلها؛
- ✓ تراقب التصريحات وتنظم التدخلات؛

ث- في مجال المنازعات :

¹ نفس المرجع السابق، ص 12.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

✓ تدرس الشكاوى وتعالجها؛

✓ تتابع المنازعات الإدارية والقضائية؛

✓ تدرس طلبات التخفيض الإداري.

ج- في مجال الاستقبال والإعلام :

✓ تضمن مهمة استقبال وإعلام المكلفين بالضريبة؛

✓ تتكفل بالإجراءات الإدارية المرتبطة بالوعاء، لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات أو التصريح بكل

تعديل؛

✓ تنظم المواعيد وتسيرها؛

✓ تنشر المعلومات والآراء لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص المراكز الجوارية الضرائب.

3-4 مفتشيات الضرائب: إن أغلب مصالح الضرائب السالفة الذكر ليست لها علاقة مباشرة بالمكلفين بالضريبة مثل

مفتشيات الضرائب، فهي التي تمسك ملفاتهم الجبائية وتتابع وتستلم تصريحاتهم، كما أنها تعتبر المقرر الأول في إعداد

برنامج الرقابة الجبائية لكل سنة.

تتولى مفتشية الضرائب على الخصوص مسك الملف الجبائي الخاص بكل خاضع للضريبة فتقوم بإصدار الجداول

الجبائية وكشوف العائدات بالبحث وجمع المعلومات الجبائية واستغلالها، ومراقبة التصريحات وتنفيذ عمليات التسجيل¹.

وتشكل المفتشيات حجر الأساس في تنظيم الإدارة الجبائية الساري العمل به إلى غاية هذا اليوم، فيما يخص الرقابة

وتعتبر الحلقة الأكثر أهمية في النظام الجبائي الجزائري، وهي تنقسم إلى²:

1- مصلحة جباية المؤسسات والمهن الحرة؛

2- مصلحة جباية مداخيل الأشخاص الطبيعيين؛

3- مصلحة الجباية العقارية؛

4- مصلحة التدخلات.

اعتمادا على هذه المصالح تقوم مفتشية الضرائب بمراقبة مختلف التصريحات التي تستلمها من المكلف تصريحات (شهرية،

سنوية، خاصة)، وفي حال وجود خطأ أو نسيان أو نقائص ملحوظة تجري مراقبة معمقة، وفحص التصريحات يتم بناء

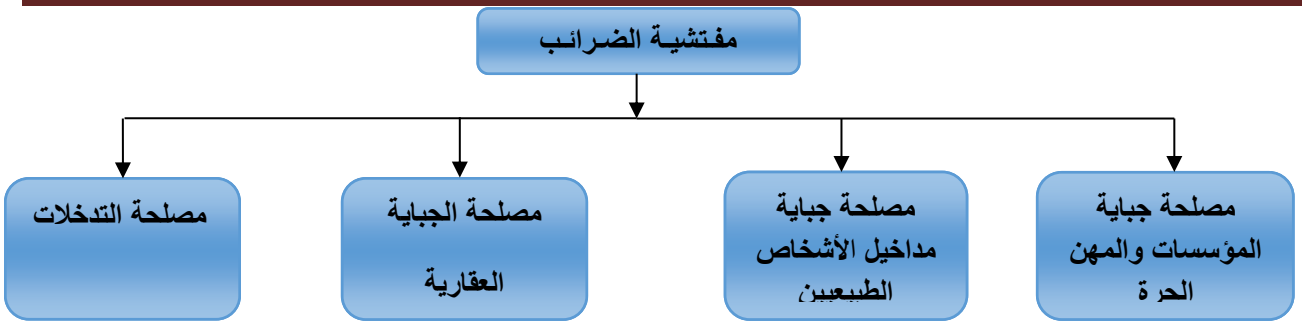
على المعطيات الموجودة في الملف الجبائي أو في كشوف الربط وبطاقات المعلومات.

انطلاقا من ما تم ذكره فالهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب يأخذ الشكل التالي:

الشكل رقم (09): الهيكل التنظيمي العام لمفتشية الضرائب

¹ المادة: 12 من المرسوم التنفيذي رقم: 60-91 المؤرخ بتاريخ 23/02/1991، الجريدة الرسمية، 1991، العدد9، ص 354.

² عوادى مصطفى، "الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة (تحديث قانون المالية 2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 38-39.



المصدر: من اعداد الطلبة انطلاقا من معلومات من مديرية الضرائب

3-5 قباضات الضرائب: تتكفل قباضات الضرائب خصوصا بجداول الضرائب وسندات القبض وتحصيل الضريبة،

ويمكنها زيادة على ذلك التسيير المالي للهيئات العمومية حسب الشروط التي يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما.¹

كما تنقسم مصالح التحصيل إلى قسمين هما:²

1- قباضة تحصيل الضرائب؛

2- قباضة التسيير المالي للبلديات والقطاعات الصحية.

المطلب الثاني: ماهية جودة التقارير المالية

في عالم الأعمال المعقد والديناميكي، تلعب التقارير المالية دورا حاسما في توجيه القرارات وفي فهم صحة وأداء الشركات والمؤسسات المالي. تمثل جودة التقارير المالية العمود الفقري للنظام المالي و توثيقا مهما لأداء المؤسسة ووضعها المالي. تتضمن جودة التقارير المالية العديد من العناصر المهمة، مثل الدقة، والشفافية والموثوقية والموضوعية. ومع ذلك، يجب أن ندرك أن جودة التقارير المالية ليست مجرد مسألة تقنية، بل تتأثر بعوامل متعددة من بينها المعايير المحاسبية، والسياسات الداخلية للمؤسسة، والتزامها بالتشريعات واللوائح المالية. فعندما تكون التقارير المالية ذات جودة عالية تزيد من مصداقية وثقة مختلف الأطراف بما في ذلك المستثمرين، وجهات الحكومية، والمساهمين والموظفين وغيرهم. ولفهم وتحسين جودة التقارير المالية يتطلب تعاونا مشتركا بين الشركات و الجهات الرقابية و المحاسبين و المستثمرين لضمان توفير معلومات مالية دقيقة وشفافة.

الفرع الأول : مفهوم جودة التقارير المالية

¹ المادة: 11 من المرسوم التنفيذي رقم: 60-91 المؤرخ بتاريخ 23/02/1991، مرجع سبق ذكره، ص 354.
² عوادى مصطفى، "الرقابة الجباية على المكلفين بالضريبة (تحديث قانون المالية 2009)"، مرجع سبق ذكره، ص 39.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

يتم إعداد التقارير المالية بشكل سنوي لتلبية الاحتياجات العامة من المعلومات لشريحة واسعة من المستخدمين، إن التقارير المالية هي الصورة المعبرة عن نتائج المؤسسة الاقتصادية خلال دورة محاسبية معينة، حيث تفصح فيها المؤسسة عن جميع المعلومات المرتبطة بأنشطتها ونتائجها المحققة خلال الدورة. ولذلك يمكن تعريف التقارير المالية بأنها:

التعريف الأول: "مجموعة من البيانات المالية التي تحتوي على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار من طرف مستخدميها.¹

التعريف الثاني: التقارير المالية هي وثائق تقدم معلومات محددة ومفصلة حول الوضع وأداء المؤسسة او المؤسسة المالي. تشمل هذه التقارير عادة البيانات الرئيسية مثل القوائم المالية بالإضافة إلى ملاحظات الحسابات و التقارير الادارية. **التعريف الثالث:** تهدف المحاسبة المالية في نهاية فترة زمنية معينة الى تقديم مجموعة متكاملة من القوائم المالية الختامية، التي تكون قد خضعت عند إعدادها إلى مجموعة من الفروض والسياسات والمبادئ المحاسبية.²

حيث تضم التقارير المالية كافة المعلومات المعبرة عن نتائج الأعمال التي يحتم على المؤسسة تقديمها دوريا. يتضح من التعريفات السابقة أن القوائم المالية تعد جزءا من التقارير المالية، حيث تقوم المؤسسة بإعدادها استجابة لزيادة مطالب واحتياجات المستخدمين لها ومن المستحيل عمليا في ظل بيئة الأعمال اليوم تلبية تلك المتطلبات والاحتياجات من خلال القوائم المالية الأساسية فقط، بسبب الكم الهائل والكبير من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية. كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى. لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة وصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة.³ ومما سبق يمكن القول أن تقارير المالية هي قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية باستخدام الوسائل المالية المتاحة بفعالية.⁴

وبعد التعرف على التقارير المالية، يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها :

¹ Robert Obert, IFRS Pour les Petites et moyennes entités et plan comptable général, Revue du financier, N°168 paris, novembre 2007, p02.

² ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية،دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية،رسالة ماجستير،الجامعة الإسلامية،غزة فلسطين،2009،ص52.

³ زيدي البشير، سعدي يحيى، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة(دراسة حالة مجمع صيدال)،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،المجلد02،العدد05،جامعة الوادي،الجزائر،ص ص 87-88.

⁴ الجريدة الرسمية القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي،المواد 26-27،العدد74،الجزائر،صادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2007،ص7.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

التعريف الأول: تعني الجودة مصداقية المعلومات المحاسبية والمالية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحقق من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.¹

التعريف الثاني: يشير مفهوم جودة التقارير المالية إلى مدى صحة ودقة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية التي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية بكفاءة وفعالية.

التعريف الثالث: تعرف جودة التقارير المالية بأنها مدى تقديم التقارير المالية لمعلومات حقيقية وعادلة حول الأداء الاقتصادي للمؤسسة.²

وعموماً يمكن تعريف جودة التقارير المالية بأنها تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، وهذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة للمسؤولين عن إعداد التقارير المالية التي تنتج عن تطبيق الطرق والأساليب البديلة.³

الفرع الثاني : خصائص و أهداف جودة التقارير المالية

ان أهداف التقارير المالية ليست ثابتة بل يمكن أن تتغير بتغير الظروف وتغير الحاجة إلى المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار، والهدف منها هو تقديم معلومات حول الأداء والوضعية المالية للمؤسسة وتغيراتها ومن أهدافها ما يلي⁴:

1) يهدف الإفصاح في تحسين جودة التقارير المالية إلى تقديم المعلومات لاتخاذ القرارات التجارية والاقتصادية؛

2) المعلومات يجب أن تكون مفهومة من طرف مستخدمي التقارير المالية؛

3) تقديم معلومات حول الأرباح ومكوناته؛

4) تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة والالتزامات المتعلقة بتلك الموارد؛

تعرف الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها تلك الخصائص التي تميز بين المعلومات الجيدة والمفيدة عن المعلومات الأقل فائدة بالنسبة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة. وقد حدد مجلس معايير المحاسبية الدولية الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية حتى تصبح مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية، حيث قسم الإطار المفاهيمي للتقارير المالية الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين المجموعة الاولى هي الخصائص النوعية

¹ ماجد إسماعيل أبو حماد، مرجع سبق ذكره، ص54.

² محمد الصديق عبد العزيز، عبد الرحمان عادل خليل، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي و أثره على جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة النيلين، ص18.

³ زياد ليمان المطارنة، دور أخلاقيات مهنة التدقيق على جودة التقارير المالية، عمان، جامعة الزيتونة، 2013، ص860.

⁴ أمين السيد احمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص10.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

الأساسية وتتكون من الملائمة والتمثيل الصادق، والمجموعة الثانية هي الخصائص المعززة أو الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، والقابلية للتحقق، والتوقيت المناسب، والقابلية للفهم.

5) الخصائص الرئيسية:

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة في تحقيق الغرض منها يجب ان تتميز بخاصيتين رئيسيتين وهما :

أ-الملائمة: لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة يجب أن تكون مؤثرة في القرار، فإذا كانت المعلومات غير مؤثرة في القرار، فإنها تكون غير ملائمة للقرار، وتساعد المعلومات الملائمة المستخدمين لها على التنبؤ بالأحداث المستقبلية، وعلى تأكيد أو تصحيح توقعات سابقة.¹

ب-الموثوقية: تعتبر خاصية الموثوقية أحد الخصائص النوعية الرئيسية للمعلومات، وتتوفر هذه الخاصية في المعلومات عندما تكون خالية من الأخطاء، الحيادية، وتتصف بأمانة التعبير. أي أنها خاصية تتعلق بأمانة المعلومات المحاسبية والمالية وإمكانية الاعتماد عليها .

الموثوقية للمعلومات المحاسبية والمالية تقدر بمقدار المعلومات التي يتم نشرها في التقارير المالية الخالية من الأخطاء والتحيز في العرض، والتصور الصادق للأحداث والعمليات الاقتصادية. وتمثل خاصية الموثوقية في المعلومات المحاسبية والمالية ضرورة ملحة للأفراد الذين لا يتوفر لديهم الوقت والخبرة الكافية لتقييم محتويات التقارير المالية واختيار المعلومات المفيدة لهم .

والموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر(FASB)هي: "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل يصدق ما تزعم تمثيله ."²

6) الخصائص الثانوية:

بالإضافة الى الخاصيتين الاساسيتين وضعت الدراسة أربعة خصائص فرعية، ويمكن توضيحها بإيجاز على النحو التالي :

أ-القابلية للمقارنة: من البديهي ان استخدام أساليب محاسبية مختلفة يجعل القوائم المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية غير قابلة للمقارنة. فالمعلومات المحاسبية الخاصة بوحدة معينة تكون مفيدة إذا امكن مقارنتها بالمعلومات الخاصة بالوحدات الاخرى. فاختلف الأساليب يعطي نتائج متباينة عن نفس الحقائق والأحداث الاقتصادية، مما قد

¹خيري عبد الكريم، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال SAIDAL، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014،ص ص 60-61 .

²ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية،- مذكرة ماجستير في علوم 11 التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر"باتنة"، الجزائر، 2009،ص 54.

يؤدي الى نتائج مضللة وسوء الفهم حول تخصيص الموارد الاقتصادية، فضلا عن ذلك فان استخدام قواعد وأساليب

محاسبية موحدة يمكن من تحديد على أوجه الشبه والاختلاف في الظروف الاقتصادية المحيطة بكل مؤسسة.¹

ب- **قابلية الصحة والتحقق:** ويقصد بخاصية الصحة والتحقق ان النتائج التي تم التوصل اليها باستخدام المعلومات المحاسبية من قبل شخص معين وباستخدام أساليب القياس يستطيع ان يتوصل اليها شخص اخر بعيد عن التحيز، أي انها تمثل درجة الاتفاق بين المستخدمين المستقبلين الذين يقومون بعملية القياس المحاسبي وباستخدام نفس أساليب القياس. والمعلومات المحاسبية التي تتمتع بخاصية الصحة والمقارنة تكتسب درجة عالية من اجماع المحاسبين والتي تمكنهم من الوصول الى استنتاجات مشابهة عن استخدامهم طرق القياس المتشابه، وإذا كانت النتائج التي تم التوصل اليها مختلفة فإن ذلك يعني عدم تمتع المعلومات المحاسبية بخاصية الصحة والتحقق. وحتى يتم الحصول على بيانات محاسبية قابلة للصحة والتحقق يجب أن يتم تطبيق النظام المحاسبي بطريقة ثابتة ودقيقة وأن تكون الاجراءات المتبعة سليمة واضحة وبالتالي تكون القوائم المالية تحتوي على معلومات محاسبية صحيحة وقابلة للقياس.²

ج- **التوقيت المناسب:** تكون المعلومات مفيدة عندما تتوافر لدى متخذي القرار في الوقت المطلوب قبل ان تفقد قدرتها في التأثير على قراره.³

د- **القابلية للفهم:** لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية، كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.⁴

ويمكن تلخيص خصائص جودة المعلومات المحاسبية في الشكل التالي:

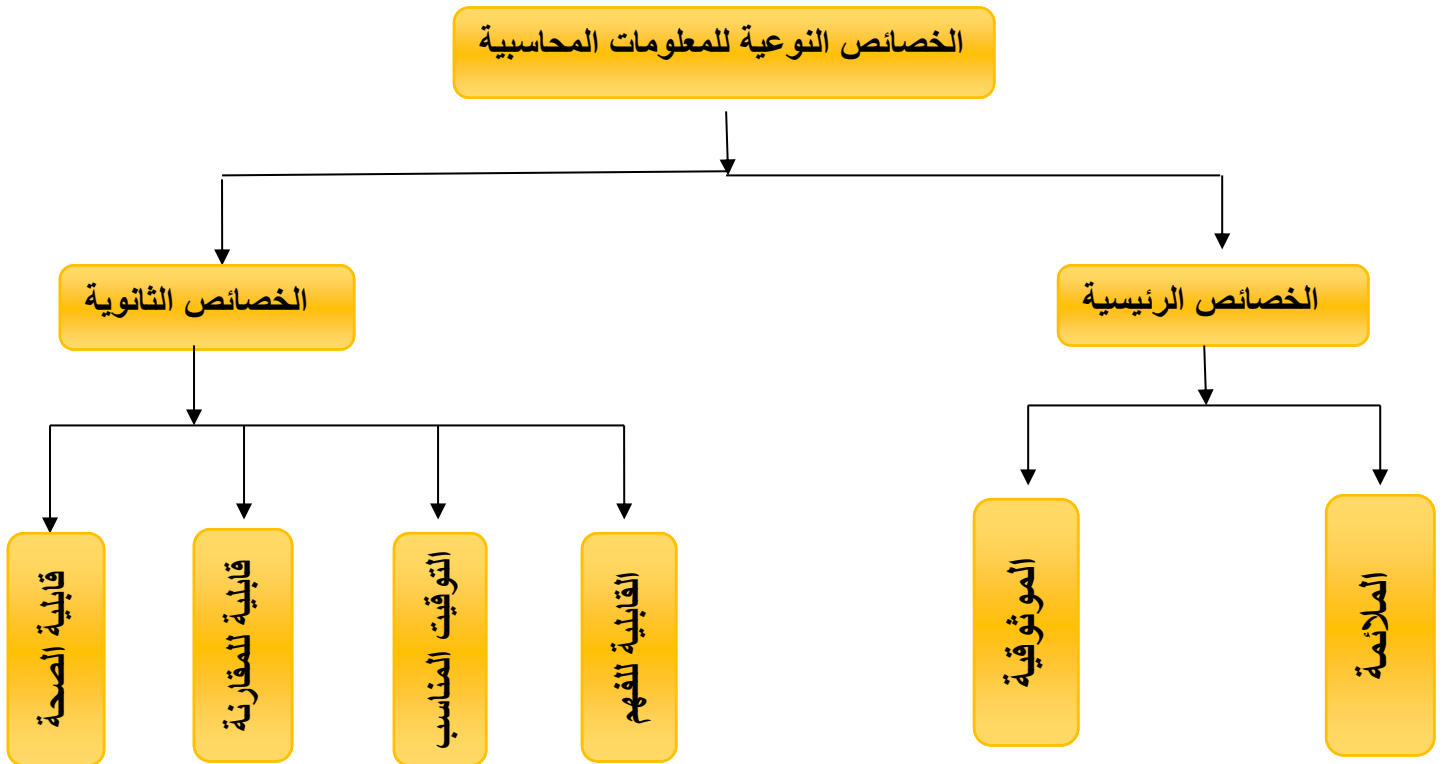
¹ وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة القياس و تقييم و الإفصاح، دار المعرفة الجامعية، 2000، ص33.

² حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007، ص98.

³ زينب عباس الحميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و أثرها في تقييم أضرار الحرب، مجلة الإدارة و الاقتصاد، العدد75، 2009، ص42.

⁴ محمود عبد الفتاح محمود، دراسة العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة و خصائص جودة المعلومات المحاسبية، كلية الاقتصاد و الإدارة، جامعة 6 أكتوبر، ص64.

شكل رقم (10): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: من اعداد الطلبة اعتماد على ما سبق

الفرع الثالث : معايير جودة التقارير المالية

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

تتحقق جودة التقارير المالية من خلال ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وان تخلو من التحريف والتضليل وان تعد في ظل مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يساعد على تحقيق الهدف من استخدامها. وتتمثل هذه المعايير في:¹

1معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير معايير لجودة التقارير المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات مع توفير هيكل تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المؤسسة، بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها؛

2 معايير رقابية: حيث ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعاملة المالية بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية، وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة، وتقييم للمخاطر وتحليل للعمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة. ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المؤسسة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة؛

3-معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير محاسبية لضبط أداء العملية المحاسبية لضمان إعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة. وتضمن الشفافية في الإفصاح عن المعلومات الواردة في التقارير المالية وتدعم عملية التواصل والتعاون بين الملاك والإدارة لنجاح المؤسسة؛

4-معايير فنية: إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما يعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالمؤسسة، ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار. وبناء على ما سبق فإن وجود معايير لضبط جودة التقارير المالية يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية ويزيد من ثقة المستفيدين من تلك التقارير.

الفرع الرابع : مؤشرات قياس جودة التقارير المالية

لا يوجد مقياس أو مؤشر متفق عليه بين الباحثين لقياس جودة التقارير المالية، فمن الدراسات من لجأت إلى أسلوب الاستقصاء(الاستبانة)، ودراسات أخرى لجأت إلى قياس الجودة باستخدام مؤشرات ومقاييس كمية، وذلك حسب

¹ حربة شعبان محمد الشريف، اثر جودة التقارير المالية على ترشيد القرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين)، مجلة القسطاس، للعلوم الإدارية و الاقتصادية و المالية، المجلد04، العدد02، جامعة الأقصى، فلسطين، 2002، ص ص 62-63.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

البيانات المتوافرة وكذلك رأي ووجهة نظر الباحث في الموضوع وسوف نقوم باستعراض أهم المقاييس الكمية الأكثر استخداماً وأهم الأبحاث التي استخدمت هذه المقاييس :

1-مؤشر إدارة الأرباح: مارست إدارة بعض الوحدات الاقتصادية سياسة إدارة الأرباح لتحقيق عدد من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى التنبؤات الربحية التي سبق الإعلان عنها أو تجنب الإعلان عن الخسائر أو للحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات، وبالتالي فإن عملية إدارة الربح تعني قيام الإدارة بالتأثير والتلاعب في البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية بصرف النظر عن الهدف من ذلك. كذلك تعرف إدارة الأرباح بأنها عبارة عن صناعة القرار الإداري والقانوني المقبول، واستخدام الإدارة لحكمها الشخصي بشأن التقارير المالية وهيكله العمليات لأجل تعديل التقارير المالية، اما بغرض تضليل أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للمؤسسة أو للتأثير على التعاقدات التي يتم بناؤها على الأرقام المحاسبية المقرر عنها¹.

2-مؤشر تذبذب العائد السوقي للسهم: وهو مقياس يعكس تقييم المستثمرين في السوق المالي لجودة التقارير المالية للمؤسسة وما تحويه من نتائج أعمال ويقاس هذا التذبذب بالانحراف المعياري للعائد السوقي للسهم لفترة ثلاث أيام حول موعد اعلان التقرير المالي (يوم قبل الإعلان، ويوم الإعلان، ويوم بعد الإعلان)²؛

3-مؤشر جودة الاستحقاق المعدل: يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق النقدي التشغيلي ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي تم وضعه باعتباره أكثر النماذج دقة³؛

4-مؤشر جودة الأرباح المحاسبية: يستند المؤيدون لهذا المدخل على أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية لمعظم أصحاب المصالح، ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة ومن أشهر نماذج هذا المدخل نموذج انحدار الأرباح لقياس استمرارية الأرباح الذي وضعه *lippe and*

¹علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، العالقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسة وجودة التقارير المالية (للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعية المصرفي والصناعي)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010، ص ص 27 - 28.

²ضحى محمد العيسى، اثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2018، ص 64.

³بجدي مليحي عبد الحكيم مليحي، اثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال المحاسبية، ص 10.

ويعاب على هذا النموذج اعتماده على سلاسل بيانات زمنية لفترة طويلة قد تصل إلى عشرين سنة فأكثر؛¹

5- مؤشر التحفظ المحاسبي: ويعني التحفظ المحاسبي وجود حالة من عدم التأكد تحيط بعملية اعداد التقارير المالية، مما يؤدي نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة يصاحبها تدني في قيم صافي الأصول وصافي الدخل، هذا ويتم القياس وفق هذه الطريقة من خلال نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية، حيث تكون هذه النسبة أكبر من واحد إذا كان النظام المحاسبي يدني القيمة الدفترية عن القيمة السوقية مما يجعل من ذلك مؤشراً على زيادة التحفظ المحاسبي وبالتالي مؤشراً على جودة التقارير المالية.²

من خلال دارستنا للإطار النظري لجودة التقارير المالية توصلنا إلى أنها توفر معلومات قابلة للفهم وواضحة، وتوفر معلومات ملائمة في الوقت، توفير معلومات موثوقة تعبر عن الاحداث المالية بصدق، خالية من الأخطاء والتضليل، توفير معلومات قابلة للمقارنة بين الأنشطة المتماثلة من جهة، ومن فترة لأخرى من جهة لاخرى، وتوفير مجموعة من المؤشرات لقياس جودة التقارير المالية.

المطلب الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بجودة التقارير المالية

يتمثل دور الرقابة الجبائية في التحقق من الامتثال للضوابط والتشريعات الجبائية، مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية. فهي تقوم بمراجعة العمليات المالية والجبائية للتأكد من دقتها ومطابقتها للمعايير المحلية والدولية، مما يضمن الشفافية والموثوقية في البيانات المالية المقدمة.

وبالتالي، يتم تعزيز الثقة لدى المستثمرين والجهات الرقابية في صحة التقارير المالية والامتثال الضريبي.

الرقابة الجبائية تلعب دوراً حاسماً في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسات. تؤثر الرقابة الجبائية بطرق متعددة على كيفية إعداد وتقديم التقارير المالية، مما يؤدي إلى زيادة الشفافية والمصداقية في المعلومات المالية. نوضح فيما يلي أثر الرقابة الجبائية في تحسين جودة التقارير المالية الذي يتحقق من خلال:

-تعزيز الامتثال للمعايير المحاسبية: تفرض الرقابة الجبائية على المؤسسات الالتزام بمعايير المحاسبة والتقارير المالية المعترف بها، مما يضمن تقديم معلومات دقيقة وموثوقة؛

¹ شلابي عمار، تيريات أمين، اثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري (دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 1، سكيكدة، 2021، ص 657.

² عماد صالح نعمة، خمائل نايف محمد، اثر جودة التقارير المالية في كفاءة الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، الجزء 2، جامعة تكريت، العراق، 2021، ص 25.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

- الكشف عن الأخطاء والتلاعب: تساعد الرقابة الجبائية في الكشف عن الأخطاء والتلاعب في السجلات المالية، مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المقدمة في التقارير المالية؛
- تحسين الرقابة الداخلية: تشجع الرقابة الجبائية المؤسسات على تحسين نظام الرقابة الداخلية لمنع التلاعب والأخطاء، وبالتالي زيادة دقة وموثوقية التقارير المالية.
- زيادة الشفافية والمصدقية: بفضل الرقابة الجبائية، تصبح المؤسسات أكثر حرصاً على تقديم تقارير مالية شفافة وذات مصداقية، مما يزيد من ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة؛
- الحد من الفساد المالي: تساهم الرقابة الجبائية في الحد من الفساد المالي عن طريق فرض عقوبات على المؤسسات التي لا تلتزم بالقوانين الجبائية، مما يشجعها على تقديم تقارير مالية صحيحة؛
- تحفيز المؤسسات على التحسين المستمر: تواجه المؤسسات ضغوطاً مستمرة لتحسين جودة تقاريرها المالية للحفاظ على الامتثال الضريبي، مما يدفعها لتبني ممارسات محاسبية أفضل وتحديث نظمها بانتظام؛
- تحقيق العدالة الجبائية: من خلال الرقابة الجبائية، يتم ضمان أن المؤسسات تلتزم بدفع الضرائب المستحقة بناءً على تقارير مالية دقيقة، مما يساهم في تحقيق العدالة الجبائية وتحسين الإيرادات الحكومية.
- في الختام، تلعب الرقابة الجبائية دوراً جوهرياً في تعزيز جودة التقارير المالية، من خلال فرض الامتثال للمعايير المحاسبية والكشف عن الأخطاء، تزيد الرقابة الجبائية من الشفافية والمصدقية، مما يعود بالفائدة على الاقتصاد ككل وخاصة مستخدمي التقارير المالية للمؤسسات وبالتالي الثقة في النظام المالي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التقارير المالية للمؤسسة نتطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوعنا أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاذه الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة قحموش سمية

بعنوان "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية"، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة وجبائية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، السنة الدراسية 2012/2011

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف العلاقة بين المراجعة الجبائية ودورها في تحسين جودة التصريحات الجبائية، أما العمل الميداني لهذه الدراسة تم وفق طريقة استبيان وهذا ما يختلف مع دراستنا المتمثلة في دراسة حالة وفق طرق الرقابة الجبائية

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

المستخدمة، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان استراتيجيات المراجعة الجيدة تكشف حالات الغش والتهرب الضريبي، مما يضمن تقديم تقارير تصريحات سليمة ومناسبة.

+ ثانيا: دراسة بوقليبة محي الدين

بعنوان "الرقابة الجبائية ودورها في تحسين جودة المعلومة المحاسبية"، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية جبائية معمقة، جامعة جيجل، السنة الدراسية. 2014/2013

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الدور الذي تلعبه الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومة المحاسبية، كذلك التعرف على أساليب التحقيق الجبائي والجهات المسؤولة عنها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها التحقيق في المعلومات المحاسبية سيؤدي الى اكتشاف الاخطاء التي يمكن تؤثر على جودتها، هذا ما يتماشى وطبيعة دراستنا، الا ان دراسته التطبيقية ركزت على طريقة التحقيق في المحاسبة وهذا ما يختلف مع دراستنا التي تمت حسب الطرق الرقابية المستخدمة على مستوى المديرية الولائية للضرائب وكذا المصالح الخارجية التابعة .

+ ثالثا: دراسة سلوى بن السعدي

بعنوان "أثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، السنة الدراسية 2022/2021

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اثر التحول الرقمي في تحسين جودة التقارير المالية، وذلك من خلال القيام بدراسة استطلاعية لعينة من الاساتذة الجامعيين بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، شملت الدراسة (30) استادا، من خلال استخدام أداة الاستبيان حيث تم استخدام برنامج EXCEL لتفريغ البيانات، و SPSS لمعالجة البيانات الإحصائية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها درجة موافقة كبيرة على اثر التحول الرقمي على تحسين جودة التقارير المالية .

+ رابعا: دراسة صخر عمار

بعنوان "تقييم دور خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تفعيل جودة التقارير المالية"، مذكرة ماستر، تخصص دراسات محاسبية و جبائية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، السنة الدراسية 2017/2016

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجانبية.....

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور التي تلعبه خاصيتي الملاءمة والموثوقية في تعزيز وتفعيل جودة التقارير المالية، وذلك من خلال نتائج التحليل ودلالات إحصائية لأراء أفراد العينة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها تظهر موافقة أغلبية المسؤولين وبدرجة عالية حول توفير خاصيتي الملاءمة والموثوقية في التقارير المالية . أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

جدول رقم 01: المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
قحموش سمية 2012/2011	منهج الدراسة/متغيرات الدراسة	حدود الدراسة/هيكل الدراسة	جانب النظري
بوقليبة محي الدين 2014/2013	منهج الدراسة/حدود الدراسة/هيكل الدراسة	متغيرات الدراسة	جانب النظري
سلوى بن السعدي 2022/2021	منهج الدراسة	حدود الدراسة/متغيرات الدراسة/هيكل الدراسة	جانب النظري
صخر عمار 2017/2016	منهج الدراسة	حدود الدراسة/متغيرات الدراسة/هيكل الدراسة	جانب النظري

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

✚ أولاً: دراسة زيبيدي البشير، سعدي يحي

بعنوان "جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد الثاني، العدد التاسع، السنة 2012
هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الذي تلعبه جودة التقارير المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، كذلك التعرف على معايير ومؤشرات قياس جودة التقارير المالية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن النظام المحاسبي لأي مؤسسة يجب أن يوفر أنواع مختلفة من التقارير المالية، ولكي يتمكن الفرد من قراءتها ينبغي عرضها وفق معايير المحاسبة الدولية وان تتميز بخصائص الجودة.

✚ ثانياً: دراسة محمد الصديق عبد العزيز، عبد الرحمان عادل خليل

بعنوان "الدور الحوكمي للمراجع الخارجي و أثره على جودة التقارير المالية(دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي السوداني)، مجلة العلوم و التقنية في العلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 1، السنة 2017.

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أهمية الدور المحوكة الذي يلعبه المراجع الخارجي من وجهة نظر مؤسسات المراجعة الخارجية في الواقع العملي للممارسة المهنية للمراجعة الخارجية في البنوك، وكذلك استكشاف أثرها على جودة التقارير المالية واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على المصادر الثانوية و الأولية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ان الدور الحاكم للمراجع الخارجي يضمن مدى ملائمة المعلومات المحاسبية التي تمكن من تقييم الأداء في الوقت المناسب علاوة على ذلك فان الدور الحاكم للمدقق الخارجي يؤدي إلى الحد منه السلطة الإدارية للبنوك، بالإضافة إلى تأكيد من موثوقية المعلومات المحاسبية التي يقدمها مجلس الإدارة إلى الجمعية العمومية للبنك .

و توصي الدراسة بتوفير المعلومات المحاسبية المناسبة لتمكين تقييم الأداء في وقت المناسب، وكذلك استخدام أسلوب قياس محاسبي موحد لتسهيل تقييم المعلومات المحاسبية المصرفية.

✚ ثالثا: دراسة سفيان خلوفي، عبد الرؤوف بوجريو

بعنوان "دور الرقابة الجبائية في تفعيل عملية التحصيل الضريبي(دراسة حالة مركز الضرائب لولاية ميلة خلال الفترة 2010-2014)، مجلة ميلاف للبحوث و الدراسات، المجلد05 ، العدد01، السنة2019.

هدفت هذه الدراسة إلى:

- تسليط الضوء على الرقابة الجبائية في الجزائر، من خلال التطرق إلى إطارها التنظيمي والقانوني؛
- محاولة التعرف على أهم مكونات الرقابة الجبائية وقدرتها على المساهمة في تفعيل عملية التحصيل الضريبي؛
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :
- إن التنسيق التام بين الإدارة الجبائية ومختلف الإدارات والمؤسسات الأخرى يلعب دور فعلا في تبادل المعلومات من حيث جمعها واستغلالها؛
- الرقابة الجبائية تضمن المساواة بين المكلفين بالضريبة من خلال تطبيق العقوبات المنصوص عليها قانونيا في كل حالة من حالات التملص من دفع الضريبة؛
- يسمح نظام المعلومات الآلي من تحسين عمليات الرقابة الجبائية وانتقال المعلومات بدقة والسرعة المناسبة.

✚ رابعا: دراسة عفاف بولحية، ابراهيم بوجاجة، لامية لحيح

بعنوان "اثر الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي(دراسة حالة بمرکز الضرائب جيجل)، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد07، العدد02، السنة2022.

هدفت هذه الدراسة إلى :

- إبراز ماهية الرقابة الجبائية والتحصيل الضريبي؛
- إبراز أهم مكونات الرقابة الجبائية؛
- التعرف على النقائص التي تعيق الرقابة الجبائية؛

الفصل الأول: الإطار النظري لجودة التقارير المالية والرقابة

الجبائية.....

- التعرف على دور الرقابة الجبائية في التحصيل الضريبي. وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها :
 - النظام الجبائي الجزائري قائم على التصريحات وهو ما يشجع المكلفين بالضريبة على التهرب من دفع الضرائب و الرسوم التي تقع على عاتقهم؛
 - نقص ثقافة الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة؛
 - نقص الوسائل التي تسمح بجمع المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات مما يؤدي إلى نقص فعالية الرقابة الجبائية وبالتالي ضعف التحصيل الجبائي؛
 - الرقابة الجبائية وسيلة مهمة لحماية أموال الخزينة وبالتالي زيادة الحصيلة الجبائية.
- أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استفدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم 02: المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
زبيدي البشير، سعدي يحي 2012	منهج الدراسة	حدود الدراسة/ متغيرات الدراسة	الجانب النظري
محمد الصدي عبد العزيز، عبدالرحمان عادل خليل 2017	منهج الدراسة	حدود الدراسة/ متغيرات الدراسة	الجانب النظري
سفيان خلوفي، عبد الرؤوف بوجريو 2019	منهج الدراسة/ حدود الدراسة	متغيرات الدراسة	الجانب النظري
عفاف بولحية، ابراهيم بوجاجة، لامية لحيح	منهج الدراسة/ حدود الدراسة	متغيرات الدراسة	الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

✚ أولاً: دراسة (Tasios , Bekiaris (2012) بعنوان

"Auditor's Perception Of financial Reporting Quality : The Case of"

Grece".

هدفت هذه الدراسة إلى فهم مدى ادراك مدققي الحسابات من جودة التقارير المالية في اليونان. بناء على خصائص المعلومات المحاسبية المتمثلة بالملائمة، التمثيل الصادق، القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، الوقية والقابلية للفهم وفقا لمعيار المحاسبة الدولية ويعتبر التمسك بالأهداف والخصائص النوعية لمعلومات التقارير المالية شرطا أساسيا للجودة في إعداد التقارير المالية، وتعتبر الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل المعلومات المالية مفيدة. كما هدفت الدراسة الى تحديد أهم العوامل المؤثرة على جودة التقارير المحاسبية .

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة تم توزيعها الكترونيا أعدت خصيصا للإجابة عن أسئلة الدراسة. وشملت العينة مدققي الحسابات في الشركات اليونانية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن المدققين يرون أن الخصائص النوعية للمعلومات هي عناصر نوعية مهمة في التقارير المالية للحصول على تقارير اكثر دقة ومصداقية. كما توصلت الدراسة الى أنه عند الأخذ بعين الاعتبار جودة التقارير المالية للشركات في اليونان فأن المدققين يدركون على احتوائها جودة معتدلة ويعود الى ادارة الايرادات، ودرجة حاكمية ضعيفة، وملكية العائلات والانحراف في تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

✚ ثانيا: دراسة (Gras-Gil et . al (2012) بعنوان

" Internal Audit and financail reporting in the Spanich banking industry" . "

هدفت هذه الدراسة إلى اجراء اختبار للعلاقة بين وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة وجودة التقارير المالية. ووضحت الدراسة على ان كثير من الجهات المحلية والدولية اكدت على اهمية وظيفة التدقيق الداخلي في ضمان جودة التقارير المالية. واعتمدت الدراسة على الاستبانة كوسيلة يتم من خلالها جمع المعلومات من مديري التدقيق الداخلي وتحليلها في المصارف الاسبانية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها الى أن البنوك التي تكون تقاريرها المالية ذات جودة عالية هي بنوك يتميز فيها المدققين الداخليين والخارجيين بدرجة تعاون عالية فيما بينهم من خلال اجراء عملية التدقيق السنوية .وتوصلت الدراسة الى ان اشتراك وظيفة التدقيق الداخلي في مراجعة القوائم المالية يقود الى تحسين في الجودة لتلك التقارير.

الجدول رقم 03: المقارنة بين دراستنا والدراسات السابقة باللغة الأجنبية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
Tasios , Bekiaris (2012)	منهج الدراسة	حدود الدراسة / متغيرات الدراسة	الجانب النظري
Gras-Gil et . al (2012)	منهج الدراسة	حدود الدراسة / متغيرات الدراسة	الجانب النظري
Ayagre , Appiah-Gyamerah & Nartey (2014)	منهج الدراسة	حدود الدراسة / متغيرات الدراسة	الجانب النظري
O'Leary et al. (2006)	منهج الدراسة	حدود الدراسة / متغيرات الدراسة	الجانب النظري

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ما سبق

خلاصة الفصل الأول:

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري لموضوع دراستنا حيث تم التطرق إلى تعريف الرقابة الجبائية وجودة التقارير المالية كما حاولنا إبراز دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التقارير المالية. وتطرقتنا لأهمية وأهداف الرقابة الجبائية بالإضافة إلى بعض الدراسات العربية والأجنبية حيث تم تحديد أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين دراسات السابقة ودراستنا الحالية .

ومن خلال دراستنا نستخلص ان الجهات الجبائية تضمن الامتثال للقوانين واللوائح المالية، مما يعزز الثقة في السوق المالية ويحمي حقوق المستثمرين، بالتالي ينبغي على الشركات التعاون الفعال مع الجهات الجبائية والاستفادة من توجيهاتها لضمان دقة وموثوقية التقارير المالية، وبناء بيئة أعمال تتسم بالشفافية والنزاهة، مما يعود بالفائدة على جميع أطراف العملية.

الفصل الثاني: دراسة حالة

مكلف بالضريبة مركز الضرائب

برج بوعريج

تمهيد:

نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة بمركز الضرائب لولاية برج بوغرييج CDI، وذلك استكمالاً وتدعيماً لما قمنا بعرضه في الجانب النظري، حيث تمحورت دراستنا حول حالة خضعت للتحقيق المحاسبي قام بها مركز الضرائب لولاية برج بوغرييج، التي قامت بدورها بالإجراءات القانونية للمكلف وأيضاً لدعم الدراسة أكثر قمنا بعرض نتائج التحقيقات الجبائية لسنوات سابقة، وبالتالي توضيح أكثر طريقة تحسين جودة التقارير المالية من خلال الرقابة الجبائية، كما تطرقنا إلى ما يترتب على المكلف في حالة عدم التزامه بأداء بالضريبة المفروضة من غرامات وعقوبات وقبل كل هذا نبدأ بالتعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوغرييج من حيث تقديمه والهيكل التنظيمي له والمهام التي يقوم بها، ولأجل لذلك قسمنا الفصل إلى :

المبحث الأول: لمحة عامة عن مركز الضرائب لولاية برج بوغرييج- CDI -

المبحث الثاني: إجراءات التحقيق المحاسبي ودوره في تحسين جودة التقارير المالية -دراسة حالة ميدانية-

المبحث الأول: لمحة عامة عن مركز الضرائب لولاية برج بوغريج-CDI -

مركز الضرائب هو هيئة حكومية متخصصة تعمل على تنظيم وتحصيل الضرائب من الأفراد والمؤسسات. يتولى المركز مسؤولية تنفيذ السياسات الجبائية التي تضعها الدولة، ويهدف إلى ضمان الامتثال الضريبي من خلال توفير الخدمات والإرشادات للمكلفين بالضرائب.

يلعب المركز دورا حيويا في دعم الاقتصاد الوطني عن طريق جمع الإيرادات التي تستخدم لتمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية. كما يساهم في تعزيز الوعي الضريبي وضمان توزيع العبء الضريبي بشكل عادل ومنظم.

المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوغريج-CDI-

يقع المركز وسط ولاية برج بوغريج وهو مصلحة عملية جديدة تابعة للمديرية العامة للضرائب تختص حصريا بتسيير الملفات الجبائية وتحصيل الضرائب المستحقة من المكلفين متوسطي الحجم، تم افتتاحه رسميا في 2 ديسمبر 2012، حيث يتكفل بمسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين لمجال اختصاصه والمتمثلين في :

- ✓ المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي والغير التابعة لمجال اختصاص مديرية كبريات الشركات؛
- ✓ المكلفين من أصحاب المهن الحرة؛
- ✓ الشركات وغيرها من الأشخاص المعنويين الخاضعين للضريبة برسم المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛

✓ المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية. وتقسم مراكز الضرائب إلى ثلاث أصناف، وذلك تبعا لعدد الملفات المسرية من قبل المركز وهي كالتالي :¹

- الصنف الأول: عدد الملفات أكبر من 8000
- الصنف الثاني: عدد الملفات أكبر 4000 ملف وأقل من 8000 ملف.
- الصنف الثالث: عدد الملفات أقل من 4000 ملف .

أما فيما يخص مركز الضرائب برج بوغريج فقد تم افتتاحه بتاريخ 2012/12/24، ويضم حاليا 75 عاملا موزعين على مختلف مصالح المركز، ويعالج المركز 4211 ملف جبائي وذلك حتى تاريخ 2021/12/31.²

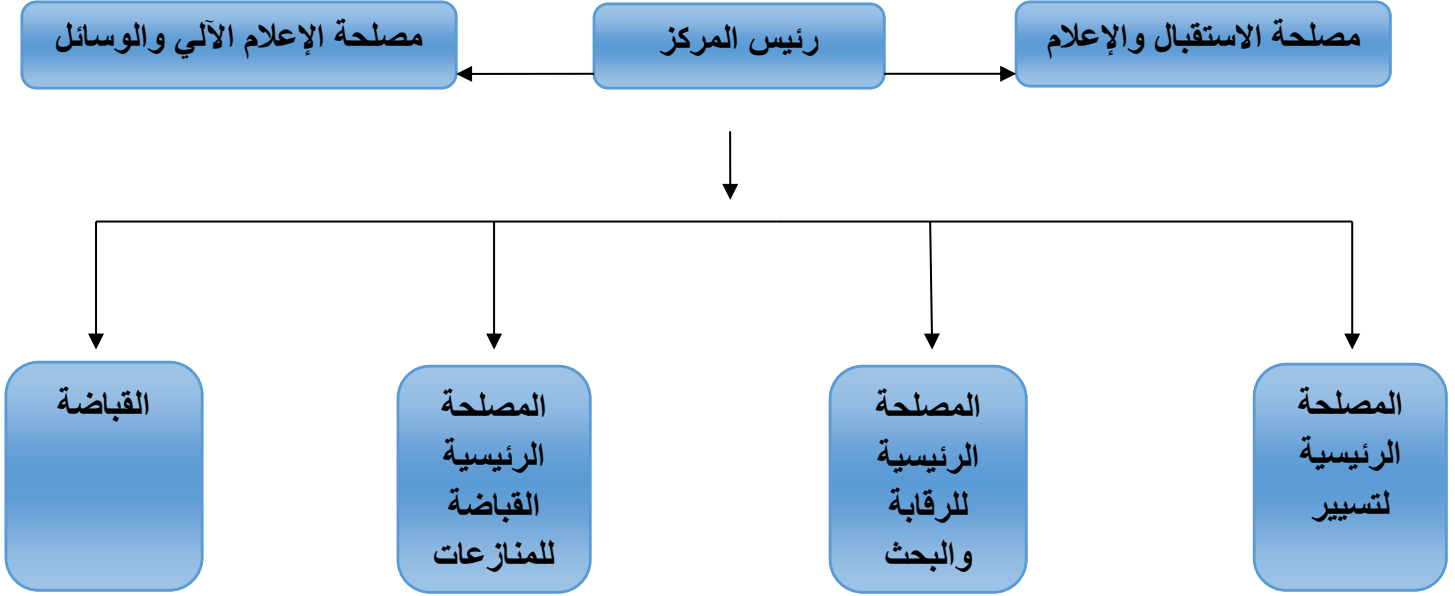
¹ صديقي ربيحة، لعلاوي حمزة، دور الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي (دراسة حالة بمركز الضرائب برج بوغريج)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة و جبائية، جامعة برج بوغريج، 2022/2023، ص 59.

² بن محمد رابح، قتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية مركز الضرائب برج بوغريج لنموذج للفترة 2013-2021، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص 755-758.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوغريج -CDI-

يتضمن هيكل الضرائب ضمن هيكله التنظيمي ثلاث (3) مصالح رئيسية ومصححتين تسمى بمصالح رئيسية والقباضة ومصححتين:

شكل رقم (11): الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب برج بوغريج



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات من مركز الضرائب.

أولاً: المصالح الرئيسية: وتنقسم إلى:

1 - المصلحة الرئيسية للتسيير: وهي مكلفة بالقيام بالوظائف التالية:

- ✓ التكفل بالملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة التابعين لمركز الضرائب في مجال الوعاء أو المراقبة الجبائية ومتابعة الامتيازات الجبائية والدراسة الأولية للاحتجاجات؛
- ✓ المصادقة على الجداول وسندات الإيرادات وتقديمها لرئيس المركز للمصادقة عليها بصفته وكيلاً مفوضاً للمدير الولائي للضرائب؛
- ✓ دراسة الطلبات المتعلقة بإرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛
- ✓ اقتراح تسجيل المكلفين بالضريبة لبرنامج الرقابة اعتماداً على المستندات أو المراجعة المحاسبية؛
- ✓ إعداد تقارير دورية وتجميع الإحصائيات وإعداد مخططات العمل وتنظيم الأشغال مع المصالح الأخرى والحرص على انسجامها .

تنظم المصلحة الرئيسية ضمن (05) مصالح فرعية وهي :

- المصلحة المكلفة بجباية القطاع الصناعي؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- المصلحة المكلفة بجباية القطاع التجاري؛
- المصلحة المكلفة بجباية قطاع الخدمات؛
- المصلحة المكلفة بجباية المهن الحرة.

(2) - المصلحة الرئيسية للرقابة والبحث: وتكلف بـ:

- ✓ إنجاز إجراءات البحث عن المعلومات الجبائية ومعالجتها وتخزينها وتوزيعها من أجل استغلالها؛
 - ✓ اقتراح عملية الرقابة وإنجازها، بعنوان المراجعة في عين المكان والمراقبة على أساس المستندات وتصريحات المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب، مع إعداد جداول إحصائية وحصيلة تقييمية دورية.
- وتضم هذه المصلحة (04) مصالح فرعية كالتالي:

أ. مصلحة البطاقات والمقارنات: هذه المصلحة مكلفة بالقيام بالمهام التالية :

- تشكيل وتسيير فهرس المصادر المحلية لإعلام والاستعلام الخاصة بوعاء الضريبة وكذا مراقبتها وتحصيلها؛
- مركزة المعطيات التي تجمعها المصالح المعنية وتخزينها واستردادها من أجل استغلالها؛
- التكفل بطلبات تعريف المكلفين بالضريبة .

ب. مصلحة البحث عن المادة الخاضعة للضريبة: تنحصر مهام هذه المصلحة في :

- إعداد برامج دورية للبحث عن المعلومة الجبائية بعنوان تفعيل حق الإطلاع؛
- اقتراح تسجيل مكلفين بالضريبة في برنامج الرقابة انطلاقا من المعلومات المجمعة .

ت. مصلحة التدخلات: تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وهي مكلفة بالأدوار التالية :

- برمجة و إنجاز التدخلات بعنوان تفعيل حق التحقيق وحق الزيارة والرقابة؛
- إنجاز المعاينات الضرورية لوعاء الضريبة والعمل على مراقبتها وتحصيلها؛
- اقتراح ملفات المكلفين بالضريبة لمراجعة محاسبتهم .

ث. مصلحة الرقابة: تعمل هذه المصلحة في شكل فرق وتنحصر مهامها في :

- إنجاز برامج الرقابة على أساس المستندات والرقابة في عين المكان؛
- إعداد إحصائيات دورية تتعلق بوضعية إنجاز برامج الرقابة وتقييم مردودها.

3) - المصلحة الرئيسية للمنازعات: وهي مكلفة بالأدوار التالية:

✓ دراسة كل طعن نزاعي أو إعفائي يوجه لمركز الضرائب ونتائج فرض الضرائب أو زيادات أو غرامات أو عقوبات قررها المركز، وكذا طلبات استرجاع اقتطاعات الرسم على القيمة المضافة؛

✓ متابعة القضايا النزاعية المقدمة إلى الهيئة القضائية.

تنظم المصلحة الرئيسية للمنازعات (03) مصالح فرعية كالتالي:

أ. **مصلحة الاحتجاجات:** تكلف مصلحة الاحتجاجات بالقيام بالمهام التالية :

• دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى إلغاء أو تخفيض فرض الضرائب أو الزيادات والعقوبات المحتج عليها؛

• دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى استرجاع الضرائب والرسوم والحقوق المدفوعة إثر تصريحات مكتتبه أو مدفوعات تلقائية أو مقتطعة من المصدر؛

• دراسة الطعون المسبقة التي تهدف إلى الاحتجاج على أعمال المتابعة أو الإجراءات المتعلقة بها أو المطالبة بالأشياء المحجوزة؛

• معالجة منازعات التحصيل .

ب. **مصلحة لجان الطعن والمنازعات القضائية:** تكلف هذه المصلحة بالمهام التالية :

• دراسة الطعون التابعة لاختصاص لجان طعن الضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة واختصاص لجان الطعن الإعفائي؛

• متابعة قضايا الطعون بالاتصال مع المصلحة المعنية على مستوى المديرية الولائية للضرائب فيما يخص الطعون والشكاوى المقدمة للهيئات القضائية

ج. **مصلحة التبليغ والأمر بالدفع:** ويكمن دور هذه المصلحة في :

• تبليغ مختلف القرارات المتخذة بعنوان مختلف الطعون إلى المكلفين بالضريبة وإلى المصالح المعنية؛

• الأمر بصرف الإلغاءات والتخفيضات المقررة مع إعداد الشهادات المتعلقة بها؛

• إعداد المنتجات الإحصائية الدورية المتعلقة بمعالجة المنازعات وتبليغها للمصالح المعنية.

ثانيا : **مصالح الرئيس :** تندرج ضمن مصلحة الرئيس لمركز الضرائب مصلحتين :

- مصلحة الاستقبال والإعلام؛

- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل.

1) - **مصلحة الإستقبال والإعلام:** وتسند إليها مهمة :

✓ تنظيم استقبال المكلفين بالضريبة وإعلامهم؛

✓ نشر المعلومات حول حقوق وواجبات المكلفين بالضريبة التابعين لمجال اختصاص مركز الضرائب.

2- مصلحة الإعلام الآلي والوسائل: وتكلف بما يأتي :

- ✓ استغلال التطبيقات المعلوماتية وتأمينها وكذا تسيير التأهيلات ورخص الدخول الموافق لها؛
 - ✓ إحصاء حاجيات المصالح من عتاد ولوازم أخرى؛
 - ✓ الإشراف على المهام المتصلة بالنظافة وأمن المقرات.
- ثالثا: القباضة: تتكلف بما يأتي :

- ✓ التكفل بالتسديدات التي يقوم بها المكلفون بالضريبة، ومتابعة وضعيتهم في مجال التحصيل؛
 - ✓ تنفيذ التدابير المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول والمتعلقة بالتحصيل الجبري للضريبة؛
 - ✓ مسك محاسبة المطابقة لقواعد المحاسبة العامة، وتقديم حسابات التسيير المعدة إلى مجلس المحاسبة .
- تعمل القباضة على تسيير (03) مصالح :

- مصلحة الصندوق؛
- مصلحة المحاسبة؛
- مصلحة المتابعة.

المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب

يقوم مركز الضرائب بعدة مهام يمكن حصرها في المجالات التالية:

أولا: في مجال الوعاء الضريبي

- مسك وتسيير الملفات الجبائية للشركات وغيرها من الأشخاص المعنيين بعنوان المداخل الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات؛
- مسك وتسيير الملفات الجبائية للمكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام الحقيقي لفرض الضريبة برسم عائدات الأرباح الصناعية والتجارية؛
- إصدار الجداول وقوائم التحصيل وشهادات الإلغاء أو التحصيل مع معاينتها والمصادقة عليها.

ثانيا: في مجال التحصيل

- ✓ التكفل بالجداول وسندات الإيرادات وتحصيل الضرائب والرسوم ؛
- ✓ تنفيذ العمليات المالية للدفع والتحصيل وتقدير الأموال النقدية؛

ثالثا: في مجال الرقابة

- مراقبة التصريحات؛

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

- البحث عن المعلومات الجبائية وتجميعها وإعداد وتحقيق برامج التدخلات والمراقبة لدى الخاضعين للضريبة وتقييم ونتائجها .

رابعاً: في مجال المنازعات

✓ دراسة ومعالجة الشكاوى؛

✓ متابعة المنازعات الإدارية والقضائية؛

خامساً: في مجال الاستقبال والإعلام

- ضمان استقبال واعلام المكلفين بالضريبة؛

-التكفل بالإجراءات الإدارية الخاصة بالوعاء لاسيما تلك المتعلقة بإنشاء المؤسسات وتعديل قوانينها الأساسية؛

-تنظيم وتسيير المواعيد؛

-نشر المعلومات والمطبوعات لصالح المكلفين بالضريبة التابعين لاختصاص مركز الضرائب.

المبحث الثاني: إجراءات التحقيق المحاسبي ودوره في تحقيق جودة التقارير المالية -دراسة حالة ميدانية-

نتطرق في هذا المبحث إلى الخطوات النظرية لعملية التحقيق المحاسبي ودراسة حالة مؤسسة ذات شخص وحيد

ذات مسؤولية محدودة EURL وفق طريقة التحقيق المحاسبي

المطلب الأول: الخطوات النظرية لعملية التحقيق المحاسبي

عملية التحقيق المحاسبي هي الجزء الأساسي من النظام المالي لأي مؤسسة، حيث تهدف إلى ضمان دقة وشفافية

السجلات المالية. ويتم تنفيذ هذه العملية من خلال سلسلة من الخطوات المنهجية التي تساعد في اكتشاف ومعالجة

الأخطاء والتلاعب المالي. وهذا ما نتناوله في هذا المطلب بالإضافة إلى إبراز أهم حقوق الممنوحة للمكلفين بالضريبة

أولاً : خطوات التحقيق المحاسبي

تسير الرقابة الجبائية وفق قواعد قانونية تضبط فيها الإجراءات الواجب إتباعها من طرف الإدارة الجبائية والتي توضح

حقوق وواجبات المكلف بالضريبة، وفق لخطوات التالية:

1. إرسال إشعار بالتحقيق

لا يمكن إجراء تحقيق دون إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق، ملحق بميثاق المكلف بالضريبة الذي ينص على حقوقه

وواجباته؛ على أن يستفيد المكلف بالضريبة من مدة قدرها عشرين (20) يوم لتحضير جميع وثائقه المحاسبية، نسخ

البرقيات، مستندات الإيرادات والمصاريف... الخ؛ التي يمكن من وراء فحصها التأكد من مدى مصداقية التصريحات

الجبائية .

- ❖ يرسل الإشعار بالتحقيق برسالة محفوظة أو يسلم مباشرة للمكلف بالضريبة مع إشعار بالاستلام.
- ❖ إن عدم قبول استلام الإشعار لا يمنع من إجراء التحقيق. في هذه الحالة يلجأ المحققون إلى فرض الضريبة تلقائياً. "طبقاً للمادة 20-4 من قانون الإجراءات الجبائية".
- ❖ يمكن للمحقق أن يقوم بمراقبة مفاجئة ترمي إلى معاينة العناصر المادية المستعملة من قبل المؤسسة أو التأكد من وجود الوثائق المحاسبية، في هذه الحالة يسلم "الإشعار بالتحقيق" مع بداية عمليات المراقبة. لا يمكن البدء في فحص عميق للوثائق المحاسبية إلا بعد استنفاد أجل التحضير المنصوص عليها سابقاً .
- ❖ في حالة تغيير أحد المحققين، يجب اعلام المكلف بهذا التغيير. "طبقاً للمادة 4-20 من قانون الإجراءات الجبائية".
- ❖ يستطيع المكلف بالضريبة أن يستعين بوكيل يختاره بمحض إرادته أثناء عملية المراقبة للاستشارة به أو الإنابة عنه. "طبقاً للمادة 4-20 من قانون الإجراءات الجبائية".¹

يتضمن الإشعار السنوات التي ستخضع للتحقيق ومختلف الضرائب والرسوم التي سيخضع لها المكلف أثناء فترة التحقيق.

2. الاتصال الأولي مع المكلف بالضريبة

بعد إرسال أو تسليم الإشعار بالتحقيق للمكلف محل التحقيق المحاسبي، تأتي مرحلة اللقاء به في مكان تواجد نشاطه لمعاينته وتقييم لوازم الاستغلال، المعدات والتجهيزات المكتسبة... الخ. ويتم ملاً بطاقة معلومات تخص جميع العناصر السابقة الذكر. مع العلم أن تاريخ اللقاء أو الاجتماع بالمكلف محددة ومذكورة مسبقاً في الإشعار بالتحقيق، بعد المعاينة يتم تسليم جميع الوثائق المحاسبية للمحققين وتوفير مكتب ملائم لقيامهم بعملية التحقيق لأنها يجب أن تتم بعين المكان؛ أي في محل المكلف بالضريبة، وهذا من أجل خلق جو المناقشة بين المحقق والمكلف بالضريبة "طبقاً للمواد 1-20 و 3-20 من قانون الإجراءات الجبائية" إلا أن هناك استثناء لهذا الإجراء. ففي حالة طلب مكتوب من المكلف بالضريبة وبعد قبوله من طرف الإدارة أو في حالة قوة القاهرة يمكن للمحققين أخذ الوثائق لفحصها في مكاتبهم. يسلم للمكلف بالضريبة في هذه الحالة وثيقة تثبت فيها الوثائق المسلمة "عدد الوثائق، طبيعتها... الخ" طبقاً للمواد 1-20 و 3-20 من قانون الإجراءات الجبائية .

وفي حالة عدم تقديم المحاسبة أو الامتناع عن تقديمها يثبت هذا الأمر في محضر يؤشر عليه من طرف المكلف 9-20 من قانون الإجراءات الجبائية.¹

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، 2014 منشور بيدرية الضرائب برج بوغريج، ص ص 15-16.

3. البدء بعملية التحقيق المحاسبي

تشمل عمليات التحقيق في المحاسبة فحص محاسبة المكلف من ناحية الشكل والمضمون.

-التحقيق المحاسبي من حيث الشكل: يقوم هذا الفحص على التأكد من مدى وجود واحترام التقيد بالعناصر التالية²:

أ. مسك السجلات التجارية

يقصد بها دفتر اليومية ودفتر الجرد، حيث يجب أن تكون هذه السجلات مؤشرة ومصادق عليها من قبل الهيئات المختصة، كما يجب أن تكون ممسوكة يوما بيوم، وبدون شطب ولا حشو أو كتابات على الهامش.

ب. دقة ووفرة الوثائق المحاسبية

يجب على المكلف توفير الوثائق والمستندات التي تثبت قيامه بمختلف العمليات، خاصة فواتير الشراء والمصاريف التي قام بها، حيث يسعى المحققون للتأكد من صحة البيانات المحاسبية من ناحية الدقة وصحة المجاميع.

- التحقيق المحاسبي من حيث المضمون :

يسعى المحقق في إطار عملية التحقيق إلى التركيز على النقاط التي لها تأثير على تحديد النتيجة، ومن أهم هذه النقاط:³

- التسجيل المزدوج لفاتورة مشتريات واحدة؛
- تسجيل مشتريات وهمية "بوجود فاتورة أو عدم وجودها"؛
- نسيان التسجيل المحاسبي لفواتير الشراء؛
- التحقق من قيمة فواتير البيع؛
- عدم تسجيل المبيعات من الفضلات والمهملات؛
- التأكد من الوجود المادي للتشبيات وهل هي مسجلة بتكلفة حقيقية أم لا؛
- الحركة التي تعرضت لها التشبيات من شراء، تنازل، إعادة تقييم والتأكد من وجود الوثائق الثبوتية لذلك؛
- فحص اهتلاكات التشبيات والتأكد من مدى مطابقتها للنسب والقوانين المحاسبية والجبائية؛

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سابق، ص15.

² آسيا قميذة، إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية- دراسة حالة لدى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014، ص 82 .

³ نفس المرجع السابق، ص98.

- التأكد من موضوعية مختلف المؤونات التي تم تكوينها؛ الزبائن والموردين "عدددهم، توزيعهم الجغرافي وطرق التسديد المتبعة معهم"؛
- فحص جميع التكاليف والمصاريف المحتسبة، والتأكد من موضوعيتها ومقارنتها بالواقع؛
- فحص جميع الإيرادات والتأكد من أنها سجلت بالمبالغ الحقيقية، والبحث عن الإيرادات التي لم تسجل نسيانا أو عمدا.

- إعداد التبليغ الأولي لنتائج التحقيق

يستوجب على المحقق إشعار المكلف بالضريبة بنتائج المراقبة بواسطة رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام أو يسلم له مع إشعار بالاستلام "طبقا للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية". ينبغي على المحقق كذلك إعلام المكلف بالضريبة المحقق معه بنتائج المراقبة بواسطة رسالة حتى في حالة انعدام التقويم "طبقا للمادة 42 من قانون الإجراءات الجبائية".

يكون الإشعار بإعادة التقويم "الإشعار الأولي" مفصلا بقدر كاف ومعللا، كما يتعين ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقويم وكذلك الطريقة المتبعة في ذلك بصفة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الضريبة وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها وذلك في أجل أربعين يوما (40) يوما سارية من تاريخ استلام إعادة التقويم "طبقا للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية".

يجب تحت طائلة بطلان الإجراء، أن يشار في الإشعار بإعادة التقويم إلى أن المكلف بالضريبة له الحق في الاستعانة بمستشار من اختياره من أجل مناقشة اقتراحات رفع مبلغ الضريبة أو من أجل الإجابة عنها.¹

4. نهاية أشغال التحقيق في عين المكان

نظرا لأهمية هذا التاريخ ومن أجل استبعاد كل الشكوك، يستدعى المكلف بالضريبة المحقق مع استدعاء مكتوب يوضح فيه التاريخ والساعة للحضور إلى اجتماع اختتام أشغال التحقيق، يمكن للمكلف بالضريبة الذي حقق معه أن يستعين بمستشار من اختياره وذلك طبقا للمادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية.²

5. الطعن قبل المنازعات "الحق في طلب التحكيم"

يعد الحق في طلب التحكيم ضمانا إضافيا ممنوحا للمكلف بالضريبة المحقق معه، والذي يمكنه الاستفادة منه في إطار الإجابة على التبليغ الأولي وهذا من أجل مناقشة أي سؤال متعلق بالوقائع أو القانون، ويؤدي التحكيم إلى عقد اجتماع

¹ ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مرجع سابق، ص 17.

² نفس المرجع السابق، ص 26.

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

عمل على مستوى الإدارة، بحضور المكلف أو مستشاره مع المدير الولائي للضرائب أو مدير كبريات المؤسسات أو مدير مركز الضرائب وهذا حسب حالة نشاط المكلف. ويتم في الأخير تحرير محضر توضح فيه كل الآراء المقدمة من مختلف المتدخلين وكذا القرار النهائي المتخذ وتحت رعاية مسؤول مختص.¹

منح المشرع الجبائي للمكلفين بالضريبة حقوق و ضمانات وهذا مقابل الحقوق الممنوحة لأعوان الإدارة الجبائية لممارسة مهمتهم الرقابية ومن بين الحقوق التي أعطاه المشرع الجبائي إلى المكلفين الخاضعين لهذه الرقابة:

1- الإعلام المسبق وأجل التحضير: لا يمكن إجراء تحقيق دون إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق ملحق بميثاق المكلف بالضريبة الذي ينص على حقوق وواجبات المكلف بالضريبة، على أنها يستفيد المكلف بالضريبة من مدة للتحضير قدرها

- (10) أيام بالنسبة للتحقيق المحاسبي، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.²

- (15) يوم بالنسبة للتحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، ابتداء من تاريخ استلام هذا الإشعار.³

2 - الاستعانة بمستشار: لقد منح المشرع الجبائي للمكلف إمكانية الاستعانة بمستشار من اختياره، سواء كان محاسبا أو مستشارا جبائيا، محاميا وهذا قصد متابعة سير عمليات المراقبة، ومناقشة الاقتراحات التي تطرحها الإدارة الجبائية.⁴

3- محدودية فترة الرقابة في عين المكان: إن مدة التحقيق الجبائي محددة قانونيا .

في حالة التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية لا يمكن أن تتجاوز هذه المدة سنة واحدة من تاريخ استلام أو تسليم الإشعار بالتحقيق.

أما في التحقيق المحاسبي فإنه لا يمكن أن تستغرق مدة التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان أكثر من 04 أشهر فيما يخص :

-مؤسسات تأدية الخدمات، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 1.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها.

- كل المؤسسات الأخرى، إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 2.000.000 دج، بالنسبة لكل سنة مالية محقق فيها .

¹ نفس المرجع السابق، ص ص 26-27.

² المادة 20-4 من قانون الاجراءات الجبائية.

³ المادة 21-3 من قانون الاجراءات الجبائية.

⁴ وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة.

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغويريج

ويمدد هذا الأجل إلى 06 أشهر بالنسبة للمؤسسات المذكورة اعلاه إذا كان رقم أعمالها السنوي لا يفوق على التوالي 5.000.000 دج و 10.000.000 دج، عن كل سنة مالية يحقق فيها، ويجب أن لا تتجاوز مدة التحقيق بعين المكان في جميع الحالات الأخرى 09 أشهر.

4- عدم إعادة الرقابة: بمقتضى المادة 21-6 من قانون الإجراءات الجبائية، عندما يتم الانتهاء من إجراء تحقيق معمق في الوضعية الجبائية الشاملة بالنسبة للضريبة على الدخل، لا يجوز للإدارة الجبائية، بعد ذلك الشروع في تحقيق جديد أو عرض الوثائق الخاصة بنفس الفترة ونفس الضريبة، إلا إذا كان المكلف بالضريبة قد أدلى بمعلومات غير كاملة أو خاطئة خلال التحقيق أو يكون قد استعمل أساليب تدليسية.¹

5- الإجراء الاعتراضي: إن الإجراء الاعتراضي هو النقاش الشفوي أو الكتابي بين المحقق والمكلف من أجل السماح لهذا الأخير بالاستعلام حول سير أشغال عملية الرقابة الجبائية من ناحية، وتسمح له بمعرفة كل التوضيحات الضرورية حول التعديلات من ناحية أخرى.²

6- حق السر المهني: تبعا لأحكام المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية والتي تنص على الالتزام بالسر المهني، بمقتضى أحكام المادة 301 من قانون العقوبات، ويتعرض للعقوبات المقررة في نفس المادة، كل شخص مدعو أثناء أداء وظائفه أو صلاحياته للتدخل في إعداد أو تحصيل أو في المنازعات المتعلقة بالضرائب والرسوم المنصوص عليها في التشريع الجبائي المعمول به.³

7- حق الإشعار بإعادة التقويم: يجب على الإدارة الجبائية بعد انتهائها من عملية التحقيق إرسال إشعار بإعادة التقويم للمكلف بالضريبة في رسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام، ويجب أن يكون هذا الإشعار مفصلا بقدر كاف ومعللا، كما يتعين إعادة ذكر أحكام المواد التي يؤسس عليها إعادة التقويم بطريقة تسمح للمكلف بالضريبة من إعادة تشكيل أسس فرض الجباية وتقديم ملاحظاته أو إعلان قبوله لها. وللمكلف بالضريبة أجل أربعين 40 يوما ليرسل ملاحظاته أو قبوله ويعد عدم الرد في هذا الأجل بمثابة قبول ضمني، وقبل انقضاء أجل الرد، يجب على العون المحقق أن يعطي كل التفسيرات الشفوية المفيدة للمكلف بالضريبة حول مضمون التبليغ إذا طلب هذا الأخير ذلك، كما يمكنه بعد الرد الاستماع إلى المكلف بالضريبة إذا تبين أنه توجد ضرورة لسماعه أو إذا طلب هذا الأخير إعطاء تفسيرات تكميلية⁴

¹ نفس المادة السابقة.

² مصطفى عوادي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

³ المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية.

⁴ المادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية.

8- حق الطعن: لم يهمل المشرع هذا الجانب الذي يعد حقا من حقوق المكلف بالضريبة، لمعالجة مختلف الخلافات بين الإدارة الضريبة والمكلف حول نتائج التحقيق، لذا منح المشرع لهذا الأخير إمكانية الطعن في تلك النتائج بطلب التخفيض الجزئي أو الكلي أو التعديل أو إعادة الحساب للنسب المطبقة وذلك بتقديم شكاوي لدى الجهات المعنية، وهذا ما تناولته المادة 80 من قانون الإجراءات الجبائية.

يمكن حسب الحالة للمكلف بالضريبة الذي لم يرض بالقرار المتخذ بشأن شكواه، من طرف مدير المؤسسات الكبرى أو المدير الولائي للضرائب أو رئيس مركز الضرائب أو رئيس المركز الجواربي للضرائب اللجوء إلى لجنة الطعن المختصة المنصوص عليها في المواد أدناه، في أجل 04 أشهر ابتداء من تاريخ استلام قرار الإدارة.¹

المطلب الثاني: الخطوات التطبيقية وفق طريقة التحقيق المحاسبي

نتناول في هذا المطلب الطريقة المتبعة في عملية التحقيق المحاسبي للمكلف، وفي دراستنا هذه تناولنا مؤسسة شخص وحيد ذات مسؤولية محدودة EURL X ، قبل التطرق إلى خطوات التحقيق نعرض بعض المعلومات عن المؤسسة محل التحقيق

- المؤسسة: X.
- طبيعة النشاط : نقل البضائع
- حامل للسجل التجاري رقم :
- المسجل بمركز الضرائب لولاية برج بوغريبيج تحت المادة رقم :
- الطابع القانوني للشركة: شركة ذات الشخص الوحيد EURL
- رقم التعريف الجبائي NIF : 34.....
- الرقم الإحصائي :

أولا: المرحلة الأولية لعملية التحقيق المحاسبي:

1. إرسال إشعار بالتحقيق: حسب الفقرة 4 من المادة 20 من قانون الإجراءات الجبائية لا يمكن إجراء التحقيق دون إعلام المكلف بالضريبة بذلك مسبقا، وذلك عن طريق إرسال أو تسليم إشعار بالتحقيق مقابل إشعار بالوصول أو الاستلام، مرفقا بميثاق المكلف بالضريبة الذي يبين حقوقه وواجباته اتجاه إدارة الضرائب والتي يجب أن تُذكر صراحة في الإشعار.

¹ المادة 80 ، قانون الإجراءات الجبائية.

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

ومنه وتاريخ 2023/08/31 قام أعوان الضرائب الممثلين في السادة المحققين برئاسة السيد رئيس الفرقة بإرسال إشعار بالتحقيق في المحاسبة رقم 2023/72 يخص مؤسسة " EURL XXXXX " التي تنشط بنقل البضائع الكائن مقرها بحي XXXXX بولاية برج بوغريج مبلغين مسير المؤسسة بما يلي:

تاريخ وساعة أول تدخل قصد التحقيق بعنوان السنوات 2019،2020،2021،2022 في مجمل الإشعار والمتمثلة في: الضريبة على أرباح الشركات IBS، الضريبة على مداخيل رؤوس الأموال المنقولة IRCM. مع إعطاء مدة للتحضير قدرها 20 أيام ابتداء من تاريخ استلام الإشعار ومنح امكانية للمؤسسة في الاستعانة بمستشار من اختيارها، وتوقيعه من طرف رئيس فرقة التحقيق المحاسبي، والاعون المفتش الذي يتولى عملية التحقيق.

2. استلام الإشعار بالتحقيق في المحاسبة:

قام المحققين بزيارة لمقر نشاط المؤسسة محل التحقيق بالتاريخ والساعة المذكورين في الإشعار مسلمين لمسير المؤسسة نسخة من الإشعار بالتحقيق (الملحق 04) وميثاق المكلف مقابل إشعار بالاستلام (الملحق 05) مع تذكيره بضرورة تحضير الوثائق المحاسبية في أجل أدنى مدته عشرين (20) يوم.

ثانيا: المرحلة الميدانية لعملية التحقيق المحاسبي

1. بداية عملية التحقيق :

بعد القيام بالمرحلة التحضيرية وإرسال إشعار بالتحقيق، طلب المكلف الخضوع لعملية التحقيق في المحاسبة في مركز الضرائب كما قام بإحضار كافة الوثائق التي تم دراستها من حيث الشكل والمضمون كما يلي:

أ- فحص المحاسبة من حيث الشكل: تم تقديم الوثائق المحاسبية التالية:

-دفترالجرد ودفتر اليومية .

-فواتير الشراء.

-الوثائق الثبوتية التي تخص المصاريف العامة.

-الميزانية المالية.

ب- فحص المحاسبة من حيث المضمون: أما من ناحية المضمون توجد بعض النقائص والتجاوزات المتمثلة في:

سنة 2019

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقدرة ب 1.033.930,00 دج المصرح بها

بتاريخ 2022/11/24 وغير المسددة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب

والرسوم المماثلة؛

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

✓ عدم التصريح بحقوق الضريبة على أرباح الشركات كما هو منصوص عليه في المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

سنة 2020

✓ نظرا لعدم امتلاك المؤسسة محل التحقيق معدات النقل ضمن أصولها، وفي غياب عقود كراء المعدات المستغلة في النشاط والتي تحدد مسؤولية الأطراف في القيام بصيانة المعدات المستأجرة ومع غياب بيانات مفصلة عنها في فواتير الشراء كما هو منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 05-467 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة، فإن المصاريف المتمثلة في الاستهلاكات من مواد الصيانة وقطع الغيار بقيمة 23.965.704,00 دج تعتبر غير مبررة؛

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقدرة بـ 2.666.720,00 دج المصرح بها بتاريخ 2022/11/24 وغير المسددة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة؛

✓ عدم التصريح بحقوق الضريبة على أرباح الشركات كما هو منصوص عليه في المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

سنة 2021

✓ نظرا لعدم امتلاك المؤسسة محل تحقيق معدات نقل ضمن أصولها، وفي غياب عقود كراء المعدات المستغلة في النشاط والتي تحدد مسؤولية الأطراف في القيام بصيانة المعدات المستأجرة ومع غياب بيانات مفصلة عنها في فواتير الشراء كما هو منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة، فإن المصاريف المتمثلة في الاستهلاكات من مواد الصيانة وقطع الغيار بقيمة 99.495.528,76 دج تعتبر غير مبررة؛

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقدرة بـ 4.182.5326,00 دج المصرح بها بتاريخ 2022/11/24 وغير المسددة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

سنة 2022

✓ نظرا لعدم امتلاك المؤسسة محل تحقيق معدات نقل ضمن أصولها، وفي غياب عقود كراء المعدات المستغلة في النشاط والتي تحدد مسؤولية الأطراف في القيام بصيانة المعدات المستأجرة ومع غياب بيانات مفصلة عنها في فواتير الشراء كما هو منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 468-05 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة، فان المصاريف المتمثلة في الاستهلاكات من مواد الصيانة وقطع الغيار بقيمة 51.530.036,97 دج تعتبر غير مبررة؛

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقدرة 3.087.974,00 دج المصرح بها بتاريخ 2022/11/24 وغير المسددة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة؛

دواعي التعديل:

-إدماج مصاريف الصيانة وقطع الغيار وحقوق الرسم على النشاط المهني إلى أسس الربح وإخضاعها لكافة الضرائب؛
-استرجاع حقوق الضريبة على أرباح الشركات.

2. نتائج التحقيق المحاسبي : ونعرض فيما يلي أهم النتائج التي توصل اليها التحقيق المحاسبي:

1- التسوية الأولية

جدول رقم الأعمال:

الجدول رقم: 04 جدول رقم الأعمال.

2022	2021	2020	2019	التعيين
226718584	205910510	122071458	90174609	رقم الأعمال المستخرج
226718584	205910510	122071458	90174609	رقم الأعمال المصرح به
0	0	0	0	الفارق في رقم الأعمال

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مركز الضرائب.

يوضح الجدول السابق بعدم وجود فروقات بين رقم الأعمال المصرح به، من طرف المكلف في 4° Gn وبين رقم العمال المستخرج من طرف الإدارة الجبائية لسنوات (2019،2020،2021،2022).

جدول الأرباح:

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

بعد إطلاع المحققين على حسابات النتائج للمكلف للسنوات محل التحقيق تم إعادة تأسيس الربح بالاعتماد على الأخطاء المكتشفة سابقا كما في الجدول التالي:

الجدول رقم: 05 جدول الأرباح

2022	2021	2020	2019	التعيين
226718584	205910510	122071458	90174609	رقم الأعمال المستخرج
226718584	205910510	122071458	90174609	رقم الأعمال المصرح به
0	0	0	0	الفارق في رقم الأعمال
51530037	99495528	23965704	0	مصاريف الصيانة المدمجة
3087974	4182536	2666720	1033930	حقوق الرسم على النشاط المهني المدمجة
54618011	103678064	26632424	1033930	الزيادة الإجمالية
9364406	6446938	5171935	5633360	الربح المصرح به
0	62381835	0	0	الربح الخاضع (تسوية مصلحة التسيير)
63982417	172506837	31804359	6667290	الربح المستخرج

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مركز الضرائب.

في سنة 2019:

الفارق في رقم الأعمال = رقم الأعمال المستخرج - رقم الأعمال المصرح به.

$$90174609 - 90174609 = 0$$

زيادة الإجمالية = مصاريف الصيانة المدمجة + حقوق الرسم على النشاط المهني المدمجة

$$1033930 + 0 = 1033930$$

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

الربح المستخرج = الزيادة الإجمالية + الربح المصرح به + الربح الخاضع (تسوية مصلحة التسيير)

$$0 + 5633360 + 1033930 = 6667290$$

نفس طريقة الحساب في باقي السنوات (2020،2021،2022).

جدول الضريبة على أرباح الشركات IBS :

الضريبة على أرباح الشركات ضريبة سنوية يتم احتسابها على أساس النتيجة الجبائية المصرح بها، وتجدر الإشارة إلى أن المكلف محل التحقيق (شخص طبيعي EURL) تم اعتماد معدل 26%.

الجدول رقم: 06 تسوية الضريبة على أرباح الشركات

2022	2021	2020	2019	التعيين
16635428	44851778	8269133	1733495	الحقوق الواجبة % 26
2434746	1676204	9000	0	الحقوق المصرح بها
0	16219277	0	0	الحقوق المستخرجة عن طريق جدول الفردي رقم 502690
14200683	26956297	8260133	1733495	الفارق
3550171	6739074	2065033	433374	الغرامات 25 %

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مركز الضرائب.

في سنة 2019 :

الفارق = الحقوق الواجبة (26%) - الحقوق المصرح بها - الحقوق المستخرجة عن طريق جدول الفردي

$$0 - 0 - 1733495 = 1733495$$

الغرامات = الفارق x نسبة (25%)

$$0.25 \times 1733495 = 433374$$

نفس طريقة الحساب في باقي السنوات (2020،2021،2022).

جدول الضريبة الدخل الإجمالي صنف رؤوس الأموال المنقولة (IRCM) :

جدول رقم (07): الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة

2022	2021	2020	2019	التعيين
47346989	127655059	23535226	4933795	الأساس المستخرج
6929660	4770734	3827232	4168686	الأساس المصرح به
40417328	122884325	19707994	765108	الفارق
6062599	18432649	2956199	114766	الحقوق الواجبة 15%
0	6924383	0	0	الحقوق المستخرجة عن طريق الجدول الفردي رقم 502690
6062599	11508266	2956199	114766	الفارق الواجب تسديده
1515650	2877065	739050	28692	العرامات 25%

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مركز الضرائب.

في سنة 2019 :

الفارق = الأساس المستخرج - الأساس المصرح به

$$4168686 - 4933795 = 765108$$

الحقوق الواجبة = الفارق x نسبة (15%)

$$0.15 \times 765108 = 114766$$

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

الفارق الواجب تسديده = الحقوق الواجبة 15% - الحقوق المستخرجة عن طريق الجدول الفردي

$$0 - 114766 = 114766$$

الغرامات = الفارق الواجب تسديده x نسبة (25%)

$$0.25 \times 114766 = 28692$$

نفس طريقة الحساب في باقي السنوات (2020، 2021، 2022).

جدول الضرائب والرسوم

جدول رقم (08): مجموع الضرائب والرسوم

2022	2021	2020	2019	التعيين
14200683	26956297	8260133	1733495	الضريبة على أرباح الشركات
3550171	6739074	2065033	433374	العقوبة
6062599	11508266	2956199	114766	الضريبة على الدخل الإجمالي IRCM
1515650	2877065	739050	28692	العقوبة
25329103	48080702	14020416	2310327	المجموع
89740547				المجموع الكلي

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الوثائق المقدمة في مركز الضرائب.

3. نهاية التحقيق (التبليغ النهائي بالتحقيق)

بعد انقضاء آجال الرد المحددة بأربعين (40) يوم ومع رد المكلف بالضريبة محل التحقيق على الإشعار الأولي بالتقويم، رفض المحققون الملاحظات المقدمة وقاموا بإرسال إشعار نهائي بالتقويم مع الإبقاء على العناصر التي تم إخطارها في البداية بالكامل.

المطلب الثالث: دور مركز الضرائب في تحقيق جودة التقارير المالية

يلعب التحقيق المحاسبي دوراً مهماً في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال عدة جوانب رئيسية:

- **اكتشاف الأخطاء والغش:** التحقيق المحاسبي يساعد في كشف وتوثيق الأخطاء المالية والاحتيالات التي قد تحدث في المؤسسة. من خلال التدقيق في السجلات المالية، يمكن اكتشاف الأخطاء المحاسبية والأعمال الاحتياطية. مثل هذه الإجراءات تساعد في تقليل الخسائر المالية وحماية أصول المؤسسة، وبالتالي تضمن دقة وموثوقية التقارير المالية؛
- **الامتثال للمعايير المحاسبية:** يضمن المحققون المحاسبون أن تكون التقارير المالية متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحلية، مثل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والمعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP). هذا الامتثال يعزز من الشفافية ويزيد من الثقة في المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين والجهات التنظيمية؛
- **تحسين الضوابط الداخلية:** من خلال التحقيق المحاسبي، يمكن تحديد نقاط الضعف في النظام المحاسبي والضوابط الداخلية للشركة. يساعد تحسين الضوابط الداخلية في تقليل الفرص لوقوع الأخطاء والاحتيالات، مما يضمن دقة المعلومات المالية وتحسين الكفاءة التشغيلية.
- **تحليل المخاطر:** يساعد التحقيق المحاسبي في تقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على دقة وجودة التقارير المالية. يمكن أن يشمل ذلك مخاطر الاحتيال المالي، مخاطر الامتثال، والمخاطر التشغيلية. يمكن اتخاذ إجراءات قبلية للحد من هذه المخاطر وتحسين موثوقية التقارير المالية؛
- **تعزيز الشفافية والمساءلة:** من خلال إجراء تحقيقات مستقلة ومحيدة، يساهم التحقيق المحاسبي في تعزيز الشفافية داخل المؤسسة. يساعد هذا في بناء الثقة بين المؤسسة والمستثمرين والجهات التنظيمية، مما يزيد من مصداقية التقارير المالية؛
- **التقييم والتحسين المستمر:** يوفر التحقيق المحاسبي تقييماً دورياً ومستمرًا لجودة المعلومات المالية والنظام المحاسبي ككل. يمكن أن تساهم النتائج والتوصيات المستخلصة من التحقيقات المحاسبية في تحسين العمليات والسياسات المحاسبية بشكل مستمر؛

الفصل الثاني: دراسة حالة مكلف بالضريبة مركز الضرائب برج بوغريج

-التدريب والتوعية: يمكن أن يسهم التحقيق المحاسبي في تدريب الموظفين وتوعيتهم بأهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية والضوابط الداخلية. هذا يمكن أن يساعد في بناء ثقافة مؤسسية قوية تركز على النزاهة والدقة في إعداد التقارير المالية. عمومًا، يلعب التحقيق المحاسبي دورًا حيويًا في ضمان جودة التقارير المالية من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تعزز من دقة، موثوقية، وشفافية المعلومات المالية المقدمة.

خلاصة الفصل الثاني:

في هذا الفصل قمنا بدراسة ميدانية لدي مركز الضرائب لولاية برج بوغريج -CDI-، للتعرف على دور الرقابة الجبائية في تحقيق جودة التقارير المالية، قدمنا تعريف لهذا المركز، الهيكل التنظيمي ومهام المركز -CDI-، وأيضا قمنا بعرض نتائج التحقيقات الجبائية للسنوات (2019،2020،2021،2022) من خلال دراسة ملف لمكلف خضع للتحقيق المحاسبي الذي ساهم بشكل كبير في تحسين جودة التقارير المالية وذلك من خلال كشف الأخطاء والتلاعبات سواء المفتعلة أو غير مفتعلة بهدف تصحيحها، وأخيرا وفي حالة عدم التزام المكلف بأداء بالضريبة المفروضة عليه يتعرض إلى غرامات و عقوبات.

خاتمة

من خلال دراستنا في الفصل الأول حول الإطار النظري لدور الرقابة الجبائية في تحقيق جودة التقارير المالية و ما تطرقنا إليه في الفصل الثاني حول دراسة حالة في مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج (CDI)، يتضح لنا أن للرقابة الجبائية دور كبير وفعال في المساهمة من الحد من التصرفات الغير قانونية من طرف المكلف بالضريبة، من خلال ضمان التزام المؤسسات بالتشريعات الجبائية و المالية، مما يقلل من مخاطر التلاعب في التقارير المالية. كما تساهم في تعزيز شفافية العمليات المالية وهذا ما يزيد من مصداقية التقارير المالية أمام المستثمرين والجهات المعنية. كما تقوم بمراجعة وتدقيق الحسابات بشكل دوري ليساعدها على اكتشاف الأخطاء في التقارير و بالتالي تحسين دقتها و جودتها بشكل عام.

نتائج الدراسة:

- تم التوصل إلى أن عملية الرقابة الجبائية تساهم في تحسين جودة التقارير المالية خاصة إذا تم دعمها بالوسائل الكفيلة بذلك.
- تعمل الرقابة الجبائية على إكتشاف الأخطاء والنقائص المقدمة من طرف المكلفين بالضرائب.
- تمنح الإدارة الجبائية وسائل قانونية وتنظيمية تساهم في عملية الرقابة الجبائية بصفة قانونية.

محاولة الإجابة على الإشكالية:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

- الفرضية الأولى

الرقابة الجبائية هي مجموعة العمليات التي تقوم بها الإدارة الجبائية قصد التحقق من مصداقية وقانونية تصريحات المكلفين ومقارنة ما هو مصرح به والمعلومات المحصل عليها من مصادر أخرى. وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من خلال تعريف الرقابة الجبائية إذن الفرضية صحيحة.

- الفرضية الثانية

يشير مفهوم جودة التقارير المالية إلى مدى صحة و دقة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية الفتي تساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية الإدارية بكفاءة و فعالية. وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من خلال إبراز مؤشرات جودة التقارير المالية إذن الفرضية صحيحة.

- الفرضية الثالثة

تساهم الرقابة الجبائية في تحقيق جودة التقارير المالية من خلال التحقق من الامتثال للضوابط والتشريعات الجبائية، مما يساهم في تحسين جودة التقارير المالية. فهي تقوم بمراجعة العمليات المالية و الجبائية للتأكد من دقتها ومطابقتها للمعايير

المحلية والدولية، مما يضمن الشفافية والموثوقية في البيانات المالية المقدمة. وبالتالي يتم تعزيز الثقة لدى المستثمرين و الجهات الرقابية في صحة التقارير المالية والامتثال الضريبي. وهذا ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من علاقة الرقابة الجبائية بجودة التقارير المالية إذن الفرضية صحيحة.

✚ **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في مجال الرقابة الجبائية:

- توفير الموارد والإمكانيات البشرية للإدارة الجبائية للقيام بعملها؛
- العمل على تحسين العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة لتقليل الفجوة بين الطرفين؛
- منح تحفيزات جبائية للمكلفين بالضريبة الذين تتصف تصريحاتهم بالشفافية والمصادقية؛
- ضرورة مواكبة التطورات التكنولوجية وإنشاء شبكة معلوماتية بين مختلف المصالح والمراكز الجبائية، وذلك لتسهيل الحصول على جميع المعلومات على المكلفين بالضريبة محل التحقيق في أسرع وقت ممكن وبدقة؛
- توضيح القوانين الجبائية والعمل على شفافتها حتى يتمكن العون الرقابي من تطبيقها كما يتمكن المكلف من فهمها.

✚ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:

- تأثير الرقابة الجبائية على شفافية ودقة التقارير المالية في الشركات الصغيرة والمتوسطة.
- دور الرقابة الجبائية في تقليل التلاعب المالي وتحسين الإفصاح المحاسبي.
- تحليل تأثير السياسات الجبائية على جودة التقارير المالية: دراسة مقارنة بين الدول.
- دور الرقابة الجبائية في تعزيز الحوكمة المؤسسية وجودة التقارير المالية.
- تقييم فعالية الرقابة الجبائية في تحسين الشفافية المالية للشركات متعددة الجنسيات.

قائمة المراجع

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1991، العدد 9.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1998، العدد 51.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 1998، العدد 79.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2002، العدد 64.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2002، العدد 86.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2005، العدد 84.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2006، العدد 59.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2007، العدد 44.
- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2009، العدد 19.
- ميثاق المكلفين بالضريبة الخاضعين للرقابة، مديرية الأبحاث والتدقيقات، المديرية العامة للضرائب، 2014.
- المادة 20-4 من قانون الإجراءات الجبائية.
- المادة 21-3 من قانون الإجراءات الجبائية.
- المادة 65 من قانون الإجراءات الجبائية.
- المادة 20-6 من قانون الإجراءات الجبائية.
- المادة 80، قانون الإجراءات الجبائية.

ثانياً: الكتب

- 1- أمين السيد احمد لطفي، إعداد و عرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2015؛
- 2- حمدي سليمان القبيلات، الرقابة الإدارية و المالية على الأجهزة الحكومية، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 1998
- 3- حيدر محمد علي بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة و المراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2007.
- 4- عوادي مصطفى، الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة (تحديث قانون المالية 2009)، الطبعة الأولى، مطبعة مزوار، الوادي، الجزائر، 2009.
- 5- فرهود محمد سعيد، مبادئ المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- 6- زياد ليमान المطارنة، دور أخلاقيات مهنة التدقيق على جودة التقارير المالية، عمان، جامعة الزيتونة، 2013.
- 7- وصفي عبد الفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية المتوسطة القياس و تقييم و الإفصاح، دار المعرفة الجامعية، 2000

ثالثاً : الرسائل والمذكرات الجامعية

قائمة المراجع

- 1- اسماء بن يحي، سوماية دوزة، مدى فعالية الرقابة الجبائية في جودة التصريحات الجبائية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2020/2019.
- 2- آسيا قميدة، إجراءات التحقيق المحاسبي في إطار الرقابة الجبائية- دراسة حالة لدى المديرية الفرعية للرقابة الجبائية بسكرة، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.
- 3- بوشري عبد الغني، فعالية الرقابة الجبائية و اثرها في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، 2011/2010.
- 4- خيربي عبد الكريم، مساهمة النظام المحاسبي المالي في قياس وتقييم الأداء المالي -دراسة حالة مجمع صيدال SAIDAL ، -مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، فرع: دراسات مالية ومحاسبية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014 .
- 5- سليمان عتير، دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012/2011.
- 6- ضحى محمد العيسى، اثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2018.
- 7- علي عبد الجابر الحاج علي إسماعيل، العالقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمة المؤسسة وجودة التقارير المالية (للشركات المساهمة العامة الأردنية في القطاعية المصرفي والصناعي)، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، قسم المحاسبة، كلية الاعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2010.
- 8- ماجد إسماعيل أبو حمام، اثر تطبيق الحوكمة على الإفصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية، دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، 2009.
- 9- ناصر محمد علي الجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات -دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، - مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص: محاسبة، جامعة الحاج لخضر "باتنة"، الجزائر، 2009.
- 10- نوي نجا، فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر 1999-2000، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع مالية ونقود، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004/2003.

- 1- بن محمد رابع، قتال عبد العزيز، واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية (الجبائية مركز الضرائب برج بوعربريج لنموذجا للفترة 2013-2021)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07 ، العدد 02 ، جامعة العربي التبسي، تبسة.
- 2- حرية شعبان محمد الشريف، اثر جودة التقارير المالية على ترشيد القرارات الاستثمار (دراسة تطبيقية على المصارف التجارية في فلسطين)، مجلة القسطاس ، للعلوم الإدارية و الاقتصادية و المالية، المجلد 04، العدد 02، جامعة الأقصى، فلسطين، 2002.
- 3- زيدي البشير، سعدي يحيى، جودة التقارير المالية و دورها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة (دراسة حالة مجمع صيدال)، مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 02، العدد 05، جامعة الوادي، الجزائر.
- 4- زينب عباس الحميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و أثرها في تقييم أضرار الحرب، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، 2009.
- 5- شلابي عمار، تيريات أيمن، اثر جودة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار الاستثماري (دراسة حالة مؤسسة توزيع الكهرباء والغاز بسكيكدة)، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 7، العدد 1 ، سكيكدة، 2021.
- 6- عماد صالح نعمة، خمائل نايف محمد، اثر جودة التقارير المالية في كفاءة الاستثمار، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 55، الجزء 2، جامعة تكريت، العراق، 2021.
- 7- محمد الصديق عبد العزيز، عبد الرحمان عادل خليل، الدور الحوكمي للمراجع الخارجي و أثره على جودة التقارير المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة النيلين.
- 8- محمد حمو، منور اوسرير، محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة، ط1، مكتبة المؤسسة الجزائرية بوداود، 2009.
- 9- ولهي بوعلام بمدخله بعنوان نحو إطار مقترح لتنفيذ آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة حالة الجزائر 2009، ملتقى الازمة المالية و الاقتصادية جامعة سطيف، الجزائر، 20/10/2009.

خامساً: تقارير

مجدى مليجي عبد الحكيم مليجي، اثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال المحاسبية.

المراجع باللغة الأجنبية

Guide du vérification de comptabilités, ministère des finances, direction général des impôts, 2001, p.14.

République Algérienne Démocratique et Populaire, Ministère des finances, Lettre de la D G I, Lettre d'information, Numéro spécial, 2006, Editorial, P 1.

Robert Obert, IFRS Pour les Petites et moyennes entités et plan comptable général, Revue du financier, N°168 paris, novembre 2007, p02.

[/https://www.mfdgi.gov.dz](https://www.mfdgi.gov.dz)

2024/04/21

الملاحق

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: إشعار بالدفع

المديرية العامة للضرائب
DIRECTION GÉNÉRALE DES IMPÔTS

Ministère des Finances

Centre de Impôts de:

NIF:

Nom / RS:

Adresse:

N° Rôle:

Motif Rôle:

Date de Mise en

Demeur:

Date d'Exigibilité:

AVIS A PAYER DU ROLE N° : 853081

Type de recette	Clé de période de	Base Taxable	Base Imposée ou Déclarée	Taux	Déductions	Montants des droits rappelés	Taux Pénalités/Majoration	Montant des Pénalités/Majoration	TOTAL des droits et pénalités
IBS	2019	6.667.290	0	26	0	1.733.495	25	433.374	2.166.869
IBS	2020	31.804.259	34.615	26	0	8.260.133	25	2.065.033	10.325.166
IBS	2021	172.506.837	68.828.773	26	0	26.956.297	25	6.739.074	33.695.371
IBS	2022	63.982.417	9.364.406	26	0	14.200.683	25	3.550.171	17.750.854
IRGM	2019	4.933.795	4.168.686	15	0	114.766	25	28.692	143.458
IRGM	2020	23.535.226	3.827.232	15	0	2.956.199	25	739.050	3.695.249
IRGM	2021	127.655.059	50.933.290	15	0	11.508.265	25	2.877.066	14.385.331
IRGM	2022	47.246.989	6.929.660	15	0	6.062.599	25	1.515.650	7.578.249
TOTAL GENERAL DU ROLE:						71.792.437		17.948.110	89.740.547

قائمة الملاحق

الملحق رقم 02: نتائج التحقيق المحاسبي



جدول استعراض النتائج

2022	2021	2020	2019	التعيين
226 718 584	205 910 510	122 071 458	90 174 609	رقم الاعمال المستخرج
226 718 584	205 910 510	122 071 458	90 174 609	رقم الاعمال المصرح به
0	0	0	0	الفرق في رقم الاعمال
51 530 037	99 495 528	23 965 704	0	مصاريف الصيانة المدمجة
3 087 974	4 182 536	2 666 720	1 033 930	حقوق الرسم على النشاط المهني المدمجة
54 618 011	103 678 064	26 632 424	1 033 930	الزيادة الاجمالية
9 364 406	6 446 938	5 171 935	5 633 360	الربح المصرح به
0	62 381 835	0	0	الربح الخاضع (تسوية مصلحة التسيير)
63 982 417	172 506 837	31 804 359	6 667 290	الربح المستخرج

تحديد الاسس الخاضعة للضريبة على ارباح الشركات

2022	2021	2020	2019	التعيين
16 635 428	44 851 778	8 269 133	1 733 495	الحقوق الواجبة 26%
2 434 746	1 676 204	9 000	0	الحقوق المصرح بها
0	16 219 277	0	0	الحقوق المستخرجة عن طريق الجدول الفردي رقم 502690
14 200 683	26 956 297	8 260 133	1 733 495	الفرق
3 550 171	6 739 074	2 065 033	433 374	الغرامات 25%

تحديد الاسس الخاضعة للضريبة على الدخل الاجمالي IRCM

2022	2021	2020	2019	التعيين
47 346 989	127 655 059	23 535 226	4 933 795	الاساس المستخرج
6 929 660	4 770 734	3 827 232	4 168 686	الاساس المصرح به
40 417 328	122 884 325	19 707 994	765 108	الفرق
6 062 599	18 432 649	2 956 199	114 766	الحقوق الواجبة 15%
0	6 924 383	0	0	الحقوق المستخرجة عن طريق الجدول الفردي رقم 502690
6 062 599	11 508 266	2 956 199	114 766	الفرق الواجب تسديده
1 515 650	2 877 066	739 050	28 692	الغرامات 25%

جدول ملخص للمنتجة والمقوبات

2022	2021	2020	2019	التعيين
14 200 683	26 956 297	8 260 133	1 733 495	الضريبة على ارباح الشركات
3 550 171	6 739 074	2 065 033	433 374	المقوبة
6 062 599	11 508 266	2 956 199	114 766	الضريبة على الدخل الاجمالي IRCM
1 515 650	2 877 066	739 050	28 692	المقوبة
25 329 103	48 080 703	14 020 416	2 310 327	المجموع
89 740 548				المجموع الكلي

برج بو عريديج في: 31 اوت 2023

ب/ رئيس الفرقة



المحقق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

MINISTRE DES FINANCES

وزارة المالية

DIRECTION GENERALE DES IMPOTS

المديرية العامة للضرائب

Référence N°

Lettre avec
A.R
N°

A

Le

Avis de Vérification de Comptabilité

Nous avons l'honneur de vous faire connaître que sauf demande contraire de votre part et acceptée par le service, nous nous présenterons à votre le à H, à l'effet de vérifier au titre des exercices , , l'ensemble de vos déclarations fiscales et opérations susceptibles d'être examinées, se rapportant aux impôts, droits et taxes ci-après, désignés :

Nous vous saurons gré de bien vouloir tenir à notre disposition vos documents comptables et pièces justificatives et dans la mesure où votre comptabilité est informatisée, l'ensemble des informations, données et traitements visés à l'article 20-3 du Code des Procédures Fiscales.

Au cours de ce contrôle, vous avez la faculté de vous faire assister par un conseil de votre choix et de demander toutes les précisions sur la conduite de cette vérification.

Si le contrôle fiscal envisagé ne peut être effectué en raison de votre opposition ou celle de tiers, il sera procédé en vertu des dispositions de l'article 44-1 du Code des Procédures Fiscales à l'évaluation d'office de vos bases d'imposition sans préjudice de l'application des sanctions prévues par la législation fiscale en vigueur.

- (1) Préalablement à l'examen au fond de vos documents comptables, il peut être procédé dès la remise du présent avis à la constatation matérielle des éléments physiques et de l'exploitation, de l'existence et de l'état des documents comptables (dispositions de l'article 20 du Code des Procédures Fiscales).

Je vous prie de trouver ci-joint, un exemplaire de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié.

Veuillez agréer, Madame, Monsieur l'expression de notre parfaite considération.

Chef de brigade

**Nom, prénom et grade
des vérificateurs**

(1) À cocher en cas de contrôle inopiné.

Rappel de certaines dispositions fiscales

Article 20-4 du Code des Procédures Fiscales: Une vérification de comptabilité ne peut être entreprise sans que le contribuable en ait été préalablement informé par l'envoi ou la remise avec accusé de réception d'un avis de vérification accompagné de la charte des droits et obligations du contribuable vérifié et qu'il ait disposé d'un délai minimum de préparation de dix (10) jours à compter de la date de réception de cet avis.

L'avis de vérification doit préciser les noms, prénoms, grades des vérificateurs, la date et l'heure de la première intervention, la période à vérifier, les droits, impôts, taxes et redevances concernées, les documents à consulter et mentionner expressément, à peine de nullité de la procédure, que le contribuable a la faculté de se faire assister par un conseil de son choix au cours du contrôle.

En cas de changement des vérificateurs, le contribuable est tenu informé.

En cas de contrôle inopiné tendant à la constatation matérielle des éléments physiques de l'exploitation ou de l'existence et de l'état des documents comptables, l'avis de vérification de comptabilité est remis au début des opérations de contrôle.

L'examen au fond des documents comptables ne peut commencer qu'à l'issue du délai de préparation précité.

Article 20-5 du Code des Procédures Fiscales : Sous peine de nullité de la procédure, la vérification sur place de livres et documents comptables ne peut s'étendre sur une durée supérieure à trois (3) mois, en ce qui concerne :

- les entreprises de prestations de services, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 1.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés ;
- toutes les autres entreprises, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas 2.000.000 DA, pour chacun des exercices vérifiés.

Ce délai est porté à six (6) mois pour les entreprises ci-dessus, lorsque leur chiffre d'affaires annuel n'excède pas respectivement 5.000.000 DA et 10.000.000 DA pour chacun des exercices vérifiés.

Dans tous les autres cas, la durée de la vérification sur place ne doit pas dépasser neuf (9) mois.

La fin des travaux de vérification sur place doit être constatée par un procès-verbal, que le contribuable vérifié est invité à contresigner. Mention est faite éventuellement sur le procès-verbal en cas de refus de signature par ce dernier.

La durée de vérification sur place est prorogée du délai accordé au contribuable vérifié, en vertu des dispositions de l'article 20 ter du code des procédures fiscales, pour répondre aux demandes d'éclaircissement ou de justification lorsqu'il y a transferts indirects de bénéfices au sens des dispositions de l'article 141 bis du code des impôts directs et taxes assimilées.

La durée du contrôle sur place n'est pas opposable à l'administration pour l'instruction des observations ou des requêtes formulées par le contribuable après la fin des opérations de vérification sur place.

En outre, les durées de contrôle sur place fixées ci-dessus ne sont pas applicables dans les cas de manœuvres frauduleuses dûment établies ou lorsque le contribuable a fourni des renseignements incomplets ou inexacts durant la vérification ou n'a pas répondu dans les délais aux demandes d'éclaircissement ou de justification prévues à l'article 19 ci-dessus.

Important !

Lors de l'exécution des travaux de contrôle et à l'occasion du débat contradictoire engagé avec le(s) vérificateur (s) vous pouvez soumettre vos observations, contestations et divergences d'appréciation à Mr
Tél n°

Vous pouvez également, à l'issue de cette étape, demander à être reçu par Monsieur
Tél n°

قائمة الملاحق

الملحق رقم 04: الإشعار بالتحقيق في المحاسبة

مركز الخبرة والمهارة
الإشعار بالتحقيق
2023/10
2023/08/31 بتاريخ: (أربعة).
الإشعار بالتحقيق
الإشعار بالتحقيق
الإشعار بالتحقيق

بعد التّحقيق المصوب في محاسبتكم استنادا إلى أحكام المادة 20 مكرر من قانون الإجراءات الجبائية و التي شملت السنوات 2019، 2020، 2021 و 2022 لنا الشرف أن نوالكم بالنتائج المتوصل إليها.

الوضعية الجبائية:

انطلاقا من نشاطكم المتمثل في نقل البضائع الكائن مقروء بجم
بوعرواج.

مجمّل المدخول المحققة من طرف الشخصية المعنوية فهي تخضع للضريبة على أرباح الشركات (IBS) بمعدل 26% استنادا إلى أحكام المواد 136، 141، 150، 169 و 356 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة.

و المدخول المحققة من طرف الشريك الوحيد فهي تخضع لضريبة الدخل الإجمالي صنف رؤوس الأموال المنقولة (IRCM) بمعدل 15% استنادا إلى أحكام المادة 46، 104 و 134-2 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة.

قيمة المحاسبة من حيث الشكل و المضمون:

عموما إن مسك الوثائق المحاسبية مطابق للشروط الشكلية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي (SCF) و كذا المواد 9-10-11 من القانون التجاري.

فيما يخص واجباتكم التصريحية السنوية و الشهرية (BILANS + G°50) الخاصة بالسنوات 2019، 2020 و 2021، فلتد أعلمتكم بها حيث كانت مجمل التصاريح في شهري نوفمبر و ديسمبر 2022.

أما من ناحية المضمون يجب أن نلفت نظركم للنقائص التالية:

سنة 2019

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقدرة بـ 1.033.930,00 دج المصرّح بها بتاريخ 2022/11/24 و غير المسندة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة،

✓ عدم التصريح بحقوق الضريبة على أرباح الشركات كما هو منصوص عليه في المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة.

سنة 2020

✓ نظرا لعدم امتلاك الشركة محلّ التحقيق معدات نقل ضمن أصولها، و في غياب عقود كراء المعدات المستعملة في النشاط و التي تحدد مسؤولية الأطراف في القيام بصيانة المعدات المستأجرة و مع غياب بيانات مفصلة عنها في فواتير الشراء كما هو

منصوص عليه في المرسوم التلغفي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة، فإن المصاريف المتمثلة في الاستهلاكات من مواد الصيانة و قطع الغيار (Lubrifiants et pièces de rechange) بقيمة

23.965.704,65 دج تعتبر غير مبررة.

قائمة الملاحق



2023/08/31 بتاريخ: 2023/7/31

04 (أربعة).

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقتررة بـ 2.666.720,00 دج المصرح بها بتاريخ 2022/11/24 و غير المسددة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة ؛

✓ عدم التسريح بحقوق الضريبة على أرباح الشركات كما هو منصوص عليه في المادة 356 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة .

سنة 2021

✓ لضرا لعدم امتلاك الشركة محلّ التحقيق معدات نقل ضمن أصولها، و في غياب عقود كراء المعدات المستغلة في النشاط و التي تحدّد مسؤولية الأطراف في القيام بصيانة المعدات المستأجرة و مع غياب بيانات مفصلة عنها في فواتير الشراء كما هو منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 الذي يحدّد شروط تحرير الفاتورة ، فإن المصاريف المتمثلة في الاستهلاكات من مواد الصيانة و قطع الغيار (Lubrifiants et pièces de rechange) بقيمة 99.495.528,76 دج تعتبر غير ميزرة؛

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقتررة بـ 4.182.536,00 دج المصرح بها بتاريخ 2022/11/24 و غير المسددة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة ؛

سنة 2022

✓ لضرا لعدم امتلاك الشركة محلّ التحقيق معدات نقل ضمن أصولها، و في غياب عقود كراء المعدات المستغلة في النشاط و التي تحدّد مسؤولية الأطراف في القيام بصيانة المعدات المستأجرة و مع غياب بيانات مفصلة عنها في فواتير الشراء كما هو منصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 10 ديسمبر 2005 الذي يحدّد شروط تحرير الفاتورة ، فإن المصاريف المتمثلة في الاستهلاكات من مواد الصيانة و قطع الغيار (Lubrifiants et pièces de rechange) بقيمة 51.530.036,97 دج تعتبر غير ميزرة.

✓ خصم من نتيجة الدورة حقوق الرسم على النشاط المهني المقتررة بـ 3.087.974,00 دج المصرح بها بتاريخ 2022/11/24 و غير المسددة فعلا خلافا لما جاء في أحكام المادة 141 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المعاملة ؛

دواعي التعديل:

- إدماج مصاريف الصيانة و قطع الغيار و حقوق الرسم على النشاط المهني إلى أسس الربح و إخضاعها لكافة الضرائب.
- استرجاع حقوق الضريبة على أرباح الشركات.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 05: إشعار بالاستلام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

برج بوعريريج في

الموضوع : إشعار بالاستلام

المرجع : المواد 04 و 07 من قانون المالية لسنة 2000

أنا الممضي أسفله السيد.....

النشاط الممارس :

عنوان المحل التجاري :

.....

يشرفني أن أعلمكم بأنني استلمت:

(1)- الإشعار بالتحقيق رقم: / م م ج / 2019 المؤرخ في.....

(2)- ميثاق المكا.....

امضاء المعنى

المحققين :

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
III	قائمة الجداول
III	قائمة الأشكال
IV	قائمة الملاحق
أ-ج	مقدمة
	الفصل الأول: الرقابة الجبائية وجودة التقارير المالية
05	تمهيد
06	المبحث الأول: الأدبيات النظرية لدور رقابة في تحسين جودة التقارير المالية
06	المطلب الأول: الأساسيات العامة للرقابة الجبائية
23	المطلب الثاني: ماهية جودة التقارير المالية
31	المطلب الثالث: علاقة الرقابة الجبائية بجودة التقارير المالية
32	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
32	المطلب الأول: رسائل الجامعية باللغة العربية
33	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
36	المطلب الثالث: الدراسات السابقة باللغة الاجنبية
38	خلاصة الفصل الأول
	الفصل الثاني: دراسة حالة مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج CDI
42	تمهيد
42	المبحث الأول: لمحة عامة عن مركز الضرائب لولاية برج بوعرييج CDI
42	المطلب الأول: التعريف بمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج CDI
43	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمركز الضرائب لولاية برج بوعرييج CDI

فهرس المحتويات

47	المطلب الثالث: مهام مركز الضرائب لولاية برج بوعريريج CDI
48	المبحث الثاني: إجراءات التحقيق المحاسبي ودوره في تحقيق جودة التقارير المالية
48	المطلب الأول: الخطوات النظرية لعملية التحقيق المحاسبي
54	المطلب الثاني: الخطوات التطبيقية وفق طريقة التحقيق المحاسبي
62	المطلب الثالث: دور التحقيق المحاسبي في تحقيق جودة التقارير المالية
63	خلاصة الفصل الثاني
66	الخاتمة
69	قائمة المراجع
74	الملاحق
82	فهرس المحتويات

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور الرقابة الجبائية في تحسين جودة التقارير المالية، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، دراسة حالة في معالجة الفصل التطبيقي من خلال دراسة ملف مكلف بالضريبة خضع لتحقيق المحاسبي على مستوى مركز الضرائب.

وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الرقابة الجبائية تقوم على دور مهم في مراقبة التصريحات الواردة في التقارير المالية للمكلفين وبالتالي التحسين من جودتها.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الجبائية، التقارير المالية، جودة التقارير المالية.

Abstract:

This study aimed to know the role of fiscal control in improving the quality of financial reports, and for this purpose, reliance was placed on the descriptive analytical approach, with the use of a research tool, which is the interview, in addressing the applied chapter by studying a tax taxpayer's file that was subject to an accounting investigation at the level of the tax center.

The study reached several results, the most important of which is: A high degree of approval on the role of tax oversight in improving the quality of financial reports.

Key words: fiscal control, financial reporting, quality.